الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: علوم سياسية و علاقات دولية

تخصص: علاقات دولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الموسومة بــــ:

التحول الديموقراطي في الجزائر وأليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني

من إعداد الطلبة:

✓ بوسماحة إلياس

تحت إشراف الأستاذ:

* مخاشف

السنة الجامعية: 2013/2012

بسم الله

الرحمن

الرحيم

كلمة شكر

عملا بقول الرسول صلى عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث.

يسعنا ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم معنا في إنجاز

هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد.

ونخص بالذكر الأستاذ القدير: مخاشف، المشرف على بحثنا..

فلم يبخل بتوجيهاته ونصائحه علينا، ولم يتوانى في تقديم أرائها الصائبة

لنا، حتى تم إنجاز هذا العمل.

وتحياتنا إلى كل أساتذة وطلبة وعمال قسم الهلاقات الدولية بكلية

الحقوق و العلوم السياسية جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس

"والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"



إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من قال فيها الصادق الصديق الذي لا ينطق على الهواء

"الجنة تحت أقدام الأمهات"الى التي حملتني في بطنها و سهرت لأجلي ،

الى التي باركتني بدعائها و سامحتني بحبها و حنانها الغالق

و العزيزة على قلبي دعيني انحني إمامك و أقبل جبينك...أمي.

إلى الذي تعب من أجلنا لارتاح و كافح لأنال و بنصائحه و اهتمامه بدراستي

والدي أطال الله في عمره .

إلى أغلى كنز وهبه الله لي أخواتي "زكرياء و فوزي .

إلى أخوالي خالاتي و عماتي و عمي كل باسمه و إلى جدي محمد و جدتي حليمة

الذي اسأل الله أن يرحمهم و يسكنهم الجنة . و إلى جدي حاج بورحلة و جدتي فاطنة

و ميلودة أطال المغ في أعمارهم .

إلى أستاذتي المغفور لها "بدروني فاطمة " رحمها الله و اسكنها فسيح جنانه .

إلى أصدقاء القلب الذين قاسموني المر و الحلو و الأحزان و الأفراح طارق-محسن

عزام –الهادي –رزقي-حسام-فريال- رحيمة – أمين-أحمد-زين العبدين-فاتح .

ابراهيم- جمال- مجيد–Mariette Leino و الي كل من اعرفهم ولم أذكرهم

و صديقتي العزيزة" Madzia Ostasiwicz "

إلى جميع رفقاء الجامعة"ابوبكر- حمزة-ايمان- الى كل رفقاء الجامعة

إلى أساتذة و طلبة و عمال قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة بلعباس

الى من جمعتني بهم لحظة صدق ... و فرقتني بهم لحظة صدق

أهدي ثمرة جهدي و تعبي.

وختم قولنا قول علي بن أبي طالب

شيئان لو بكت الدماء عليهما *** عيناي حتى تأذن بذهابي

فقدان الشباب و فرقة الأحباب *** وحضن الأم حتى أروى في التراب

إلياس بوسماحة

المقدمة

مقدمة:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية لتطور لا سياسي الذي شاهدته دول العالم الثالث عامة و الجزائر خاصة, في نهاية الثمانينيات ومع مطلع التسعينيات بحثا عن نظام أكثر ديمقراطية الذي يقوم علي أساس التعددية الحزبية وحرية الرأي و التعبير واستقلال القضاء , بعدما تأثر المجتمع من انعدامها و استشراء الفساد في بعض القطاعات الحكومية .

ونتيجة لهذه التحولات صدرت الكثير من الدراسات حاولت التأصيل لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها, ركز بعضها علي أسبابها و خلفيات التحول الديمقراطي واهتم البعض الآخر بالبحث في طبيعة القوى السياسية و الاجتماعية التي لعبت دورا في عملية التحول ,في حين بحث البعض الآخر في المشاكل التي يمكن أن تواجه هذه العملية , رصدت بعض الدراسات مخرجاتها علي صعيد الأطر القانونية و الدستورية أو المؤسسات السياسية

و نفترض أن التحول الديمقراطي هو إعادة الهيكلة باعتبارها أنها الإطار الذي تحدث فيه و تحتل حيزا كبيرا في الفضاء السياسي و الاجتماعي كما تؤثر طبيعتها علي عملية التحول و يمكن أن يلعب جهازها عدة أدوار كدفاع أو مديرا و معرقل لها.

كما نفترض أيضا إلي مدى استجابة و استعداد النظام السياسي القائم لأجراء إصلاح سياسي حقيقي يؤدي إلي تعددية و التنافس و المحاسبة و كذا التداول علي السلطة و الأهم في ذلك .

و تتضمن عملية التحول الديمقراطي العديد من المراحل تبدأ بالقضاء علي النظام السلطوي, ثم الدخول إلي مرحلة الانتقالية, ثم تأتي مرحة ترسيخ الديمقراطية و العبرة هنا ليست بحدوث تحول ديمقراطي بل في ترسيخ هذا التحول الديمقراطي لأنه يمكن أن تتكرر العملية.

ونلاحظ أن الشعوب والمجتمعات منذ الأزل إلي بلوغ ما يحقق لها الأمن و الاستقرار و الملفت للانتباه في نمو المجتمعات البشرية أنها تدريجيا استطاعت أن تعيد النظر في بعض المسلمات المرونة عن القرون السالفة و تغير سلطة الملك المطلقة كإحدى دعائم النظام الغربي في القرون الوسطي, إحدى المسلمات التي أعيد النظر فيها بداية النهضة الأوروبية حيث ساهمت الأوضاع الفكرية والاقتصادية المرافقة لتلك المرحلة في بعث أفكار سياسية التي روجها مفكرون في مجالات مختلفة , كان لها أثار بارزة في أحداث تحولات عميقة في حياة السياسية و المجتمعية وكان أهم التحول إلي النمط السياسي الجديد .

إن التطور السياسي الذي قاد إلي إحداث إلي ميلاد الأحزاب السياسية أحدث الواقع لتوزيع الأوراق من المجتمع السياسي متميز والمجتمع المدني ناشئ و بمقتضي ذلك أصبحت

معادلة سلسلة السياسة والتمثيل الشعبي رهان جديد سعي من جلاله الأحزاب المحافظة علي مكتسبات التي جاءت بهاو مختلف الثورات الفكرية والسياسية و ترسيخ لفكر ة السائدة في الوسط المجتمع .
و لن الجزائر تنتمي إلي دول العالم الثالث خضعت لفترة الاستعمار طويلة فقد كان لها نظامها السياسي الخاص قام علي أساس وآليات أصبحت بمثابة تقاليد ثوراتها و أنظمة الحكم المتداولة منذ الاستقلال حيث اعتمد مباشرة بعد استقلال علي نموذج السوفيتي الذي يرتكز علي نظام الحزب الواحد الاقتصاد الموجه و التخطيط المركزي , كما يقوم علي ارتباط الحزب بالدولة إلي درجة الوفاء بينهما , حيث من تاريخ 1962الي غاية 1989 ارتبط الحزب بالدولة ونستطيع إن نقول حتى بعد إقرار التعددية بموجب دستور 1989 بقيت الدولة وفية بحزب و ربط النظام السياسي مصير الدولة بالحزب في محاولة منه لتكريس الاستقرار و أصبح المساس بالحزب هو مساس في الدولة وترتب علي ذلك حالة من غموض و فتح الباب أمام أزمات و الصراعات و النزاعات الحادة و في مقابل دل هذا عن مستوي معين لثقافة السياسية التي يتبناها النظام السياسي و السلطة القائمة و أصبح كل شيء يخضع لهذا المنطق و بأساس النظام و محاولة و تغييره يعني المساس بالدولة و سيادتها و مبادئها ,حتى عملية التحول الديمقراطي نفسها خضعت له بل أكثر من ذلك فإن عملية الترسيخ الديمقراطي هي الأخرى خضعت لمنطق الدولاتي و نظرته والتعامل الخاص مع أسس التابعة باعتبارها الأرضية التي تحقق التحول الديمقراطي و ترسيخه كما أن تحقيق التوافق بين كافة الأطراف السياسية دون إقصاء أو تجاهل *لأي لأ* ي طرف، مُهم جدا من أجل تكريس التعددية الحقيقة والانتخابات النزيهة، وحرية الرأي والتعبير ومبدأ المواطنة، باعتبارها ركائز أساسية للديمقراطية عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة.
منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المداخلات (معلومات – مشاورات – خبرة – مطالب – تأييد .....) للنظام السياسي (منهج النظم) وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد وعلى أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدني في

عملية صنع السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في صنع السياسة، ففي حين تتواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها ، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهشمين، و الدورات الكروية و الحفلات الثقافية تؤدي إلي إبعاد المجتمع المدني من المجال السياسي وهذا وضع كثير من دول العالم الثالث يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله و من القضايا والإشكاليات المطروحة أيضاً طبيعة المجتمع المدني وحدود دوره في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وكذلك طبيعة وحدود تأثير العوامل الخارجية في هذه العملية.

وهذا ما سوف نراه في بحثنا هذا و الذي سيشمل علي دراسة التحول الديمقراطي في الجزائر و آليات تفعيل دور المجتمع المدني و هذا ما يقود إلي طرح الإشكالية التالية : إذا كانت الديمقراطية حلم كل الشعوب التي يسود في نظامها السياسي النزعة الفردية فالي أي مدي يمكن اعتبار التحول الديمقراطي هو نتيجة افتقاد المؤسسات الدولة والمجتمع المدني في الجزائر و ترجيح الكفة لصالح الجماعة و القضاء حكم الأحادي ؟

ومن هنا نطرح العديد من التساؤلات :

- لماذا السلطة تفضل الحكم الأحادي برغم من فشله في بلد الأم الاتحاد السوفيتي سابقا.
- ما هو سبب خوف السلطة لفتح باب التعددية و تناوب السلمي علي السلطة .
- لماذا أقرت الدولة بالتعددية الحزبية و حرية الرأي ثم قامت بحضرها وتشبث في الحزب الواحد.
- لماذا لا تريد السلطة في تحقيق التطور و الرفاهية لشعبها .
- الذهن هو ذلك السؤال المحير.. ما هي الديمقراطية؟ بل لماذا الديمقراطية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي رافقتها يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- ما هي المضامين لديمقراطية و المجتمع المدني من أجل الوصول إلي التحول الديمقراطي الحقيقي .
- ما دور التحولات الكبرى في الجزائر لبحث عن الديمقراطية ودور المجتمع المدني .

منهجية البحث:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في

البحث العلمي لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد ([1]) تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية مركبة تتضمن المناهج التالية:

المنهج التاريخي الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية، التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي . فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر دون الرجوع إلى الامتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيُمكننا من وصف الحاضر وتفسيره و يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي من اجل الوصول إلي معرفة أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر .

منهج دراسة الحالة ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاص بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين فيهذه الوحدة،بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم الوصول إلى تعميمات علمية.

متعلقة بها وبغيرها [2] من الوحدات المشابهة .وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول عملية تحول الديمقراطي بدراسة حالة معينة هي التجربة الجزائرية

بالمنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف التعددية في الجزائر، خلال العهد التعددية وخلال الوضع الأزموي ومن خلال الممارسات الانتخابية التعددية المختلفة.

أما بالنسبة لخطة البحث فارتأينا وبالنظر إلى ما أتيح لدينا من معلومات و استنادا إلى الإشكالية والفرضيات، تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة و فصلين تناولنا في افصل الأول علي الإطار المعرفي و النظري لتحول الديمقراطي و المجتمع المدني وتناولنا في هذا الفصل في ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: الديمقراطية .

المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي و المعرفي لتحول الديمقراطي .

المبحث الثالث: مفهوم العام للمجتمع المدني .

أما الفصل الثاني فنعالج فيه التحولات الكبرى من أجل الديمقراطية و تجربة المجتمع المدني في ثلاث مباحث .

المبحث الأول : قبل وبعد أحداث 05 أكتوبر1988 .

المبحث الثاني : التجربة الديمقراطية في الجزائر المستقلة .

---

[1] دكتور سامر حريفج ،وأحرون، في مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط2 ،الأردن : منشورات عبد اللاوي ،. 1999 ص3 . (2) محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم المناهج الاقترابات الأدوات الجزائر :د د ن ،(1997 ، ص ص71 - 124

[2] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم المناهج الاقترابات الأدوات الجزائر :د د ن ،(1997 ، ص ص71 -124.

البحث الثالث : مؤسسات المجتمع المدني ومكانتها من أجل التحول الديمقراطي في الجزائر.

في النهاية تكون خاتمة عبارة عن حوصلة المستخلصة من الدراسة, ورد علي الإشكالية و الفرضيات المطروحة.

الفصل الأول:

التأصيل المعرفي و الإطار النظري لتحول الديمقراطي و المجتمع المدني

الفصل الأول: التأصيل المعرفي و الإطار النظري لتحول الديمقراطي و المجتمع المدني.

يُعد مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وهو يشير إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي و مدني أو عسكري إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي. وقد جرت عملية التحول الديمقراطي منذ انطلاق ما يُعرف بـالموجة الثالثة التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، جرت من خلال أساليب وطرق عديدة .

فهناك نمط التحول من أعلى، أي الذي تقوم به وتهندس من طرف النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها كما هو الحال في كل من إسبانيا والبرازيل, وهناك نمط التحول من أسفل، وهو الذي يتم بضغوط واسعة من قبل قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي كبير مثلما حدث في كل من البرتغال، والأرجنتين، ورومانيا.

و هناك نمط التحول من خلال عمليات المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها على نحو ما حدث في جنوب أفريقيا، والسلفادور، ونيكاراجوا. وهناك نمط التحول من خلال تدخل العسكري خارجي على غرار ما حدث في غرينادا، وبنما في ثمانينيات القرن الماضي والعراق في عام و 2003 وأيضا ما حدث لدول العربية و ما يسمي بالربيع العربي الذي مس كل الدول العربية علي غرار تونس مصر اليمن و ليبيا و سوريا أن هناك جملة من القضايا والإشكاليات ذات الصلة بعمليتي التحول الديمقراطي، وقد تفاوتت قدرات الدول في التعامل مع هذه القضايا والإشكاليات استناداً إلى عوامل عديدة منها درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومدى استقرار وكفاءة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ودرجة تطور قوى ومنظمات المجتمع المدني، ومهارة الفاعلين السياسيين الرئيسيين في إدارة عملية التحول الديمقراطي من خلال تحقيق توافق سياسي بشأن الهوية الوطنية للدولة وقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية التي يجب أن تكون محل قبول واحترام.

المبحث الأول : الديمقراطية

الديمقراطية ممارسة سياسية واجتماعية واقتصادية، تذوب فيها النزعة الفردية أمام النزعة الجماهيرية لتحقيق هدف كبير يصب في صالح الجماعة إذا كانت المجتمعات القبلية هي السائدة في صراع دائم وهي التي كانت تحكم بزعامة رئيس القبيلة، ثم تطور هذا الصراع بتطور المجتمعات حيث نشأت المدن، فبدأ الصراع على حكم المدينة، ثم على طريقة الوصول إلي حكم الدول الجديدة التي بدأ نشوؤها وبعدها تأجج الصراع بين الدول عبر التاريخ و إذا كان العصر الوسيط قد اتخذ إشكالا أخرى في الصراع حول ثروات الأمم والاستيلاء عليها، إلى إن بدأت المفاهيم العصرية تأخذ طريقها بعد تطور المجتمعات، للتسليم بالأمر القائل بان الشعب هو صاحب السلطة، وذلك عبر قفزات تاريخية متباعدة أحيانا، حيث نلاحظ إن الخط البياني بدأ يمتد لينحرف باتجاه إعادة السلطة لأصحابها الشرعيين وهي الجماهير.

وقد ورد في قاموس أكسفورد بان الديمقراطية هي شكل من أنواع الحكومات، حيث تشارك فيها جميع الشرائح الاجتماعية في اختيار ممثليهم في الحكومة، ويشمل هذا التعريف ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته كافة، بما فيها حرية الفكر والمعتقد والتعبير عنها بجميع الوسائل، انطلاقا من المبدأ المعروف إن الناس متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات وقد أصبحت الديمقراطية، دون جدل وباتفاق جميع الفلاسفة وأصحاب المذاهب السياسية تفترض بالضرورة استقرار السيادة في الشعب، وقد دأب الفلاسفة حتى اللاهوتيون خلال قرون عدة، على القول بان الشعب هو صاحب السيادة وهو القابض الأصيل الذي يمتلك قوة التصميم أو الإرادة العزم للوصول إلى السلطة، بيد أننا لو عدنا للنظريات لأدركنا أن الاختلاف كبير بينها وهذا الخلاف ينصب حول المدلول الذي تعطيه كل واحدة منها للشعب الذي هو(السيد) ولقد تجاذب هذا المدلول نظريتان ظهرت دقائقهما خلال القرن الثامن عشر بوضوح.

المطلب الأول : الديمقراطية

تعبر الديمقراطية بعيدا عن كونها نموذج سياسي فريد من نوعه، عن هذه الغاية،المتمثلة في الأمن و الاستقرار، فهي تدعم فكرة الميل الطبيعي عند الإنسان لتبنى قوانين ديمقراطية [1] وتكفل له حد أدنى من الأمن والاستقرار وبهذا تكون الديمقراطية النموذج الذي يسعى الجميع إلى تبنيه أو استنساخه أو حتى تطويره، فهي على حد تعبير أحد الفقهاء" الهدف الذي تسعى جميع الشعوب لبلوغه، بحكم كونها أي الديمقراطية التعبير الفعلي للإرث المشترك والملك العام الذي يتقاسمه الجميع." فالديمقراطية نتاج لتمازج مجموعة من التجارب التاريخية والسياسية، ونموها بصفة فعلية في العصر الحديث، أدى إلى بروزها كنموذج سياسي شبه طوباوية يكفل درجة من الأمن والاستقرار، ويشرك الجميع أو الأغلبية في اتخاذ القرارات، وبصرف النظر عما يدور من شكوك،حول قدرة الديمقراطية على تحقيق ذلك، فإن الأهم في كل ذلك، أنها تضع الأطر اللازمة لتحقيق ما يصبوا إليه البشر

---

[1] -Raymon Polin la République entre démocratie sociale et démocratie Aristocratique, France PUF 1997.p23,

من امن وقرار،وهدا ما يجعلها النموذج السياسي الناجح،والكفيل بتحقيق غاية الشعوب والحقيقة أن الحديث عن الديمقراطية اليوم، يعود بنا في الواقع، إلي الظروف التاريخية، ثم إلي الأسباب والعوامل، التي قادت إلى اعتبارها حاضرا النموذج السياسي الذي يسعى الجميع إلى بلورته، فالديمقراطية كنموذج مقرونة، بتجربة أثينا التي وضعت وطورت تاريخيا، آليات جسدت فكرة حكم الشعب كمعطى حقيقي وفعلي،بخلق نظام سياسي ومجتمعي،أرسى قواعد جديدة لممارسة الحكم والاستمرار فيه.

ويعبر هذا البناء عن حقبة تاريخية مهمة في حياة الأثينيين،لأنه جاء بعد مرحلة صعبة ميزها تأزم سياسي وحكم قمعي مارسته الارستقراطية الحاكمة،كما أنه جاء تحت دفع حركة إصلاحية أخذت على عاتقها ضرورة النهوض بأثينا استجابة للمطالب الشعبية ورغبة في بعث نظام أكثر عدل ومساواة [2]،وبهذا دخلت أثينا عهد جديد سمح بتبلور الديمقراطية كأسلوب للحكم تحت دفع مجموعة من الحكام تركوا بصماتهم في التجربة الديمقراطية الأثينية وترجع جذور الديمقراطية الأثينية إلى إرادة الحكام الفعلية ،لإشراك المواطن الأثيني في القضايا السياسية المهمة المطروحة عليهم،انطلاقا من فكرة مفادها أن الحياة في المدينة ، حياة يشترك فيها جميع الأفراد،وأي حدث خارجي له من الأثر ما قد يخل بالنظام العام، ومن تم مستقبل المدينة واستمرارها، وعلى هذا الأساس فان أهم القواعد التي يقوم عليها النظام الأثيني أن سَّلطة التقرير النهائية بيد المواطن. وتماشيا مع مثل هذا النمط السياسي الذي يجسد المشاركة السياسية للمواطن،في الحياة السياسية،وضعت أو أرسيت قواعد نظام يرتكز على ثلاث هيئات تناط كل واحدة منها بدور خاص بها ، ويأتي على رأس هذه الهيئات المجلس الشعبي أو الكنيسة باعتباره سلطة تقريرية وهيئة تجمع كل المواطنين الاثنين على اختلاف انتمائهم الطبقي، أو وضعهم الاجتماعي تكريسا لمبدأ المساواة السياسية .

مقتضى النظام المجسد في دولة المدينة، يخول لهذه الهيئة مناقشة القضايا المطروحة على الحكام في مجلس، يجمع المواطنين ويعطيهم الحق في التدخل قبل اتخاذ القرار على أن ينتهي النقاش بتصويت علني أو سري من طرف 5000 مواطن كحد أدنى [3] على أن يأخذ برأي الأغلبية الحاضرة بصرف النظر عن العدد الإجمالي للمواطنين ،حيث يفترض أنها قرارات كل الشعب الأثيني. وهكذا تكون الاكليزيا أساس النظام الديمقراطي الأثيني،لأنها تعطي للمواطن الأثيني فرصة المشاركة ، استنادا إلى فكرة حكم الشعب بالشعب،كركيزة أساسية للنظام الأثيني الديمقراطي ويعتبر المجلس الشعبي أو الإكليزيا ،هيئة عليا في هرم سلطة دولة المدينة ،ومالك لجميع السلطات،التي يفوضها إلى الحكام عندما يتعلق الأمر بالسلطة التنفيذية، و إلى المحاكم فيما يخص السلطة القضائية ،كما أن للمجلس مهام أخرى كتشريع القوانين، واتخاذ القرارات [4] بمساعدة المجلس المحدد أو البولي.

---

[2] دليلة فركوس، الوجيز في تاريخ النظم , الطبعة3 ، الجزائر :دار الرغائب، . **1999** ص**105**_ *المواطن الأثيني :هو الرجل الذي بلغ **20** سنة أو أكثر و قام بخدمته العسكرية و مولود من أب و أم أثينيين في ما يخص هذه الهيئات يمكن الحديث عن الاكليزيا،والحكام ،والبولي.

[3] ***Dictionnaire de la langue française Encyclopédie et noms propres***, ***France : 1994. p 586-587.***

[4] *David Marcel ,la souveraineté du peuple, paris, presses universitaires de France, 1996. p05*.

البولي أوالمجلس محدد هو هيئة تتكون من 500مواطن تتجاوز أعمارهم 30 سنة تعين فيه كل قبيلة 50 عضو من رجالها عن طريق القرعة.

وبهذا يمكن القول أن القرن الخامس قبل الميلاد شهد ظهور الديمقراطية الأثينية في "دولة"مدينة "يقطنها ما يقارب 400000 ساكن ،لا يملكون أو لا يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات ، حيث يتمتع 40000 منهم بحق المواطنة [5] ، ومن تم فهم أصحاب حقوق سياسية ومدنية ،في حين تقصي فئات أخرى من صف المواطنة ،بحكم أصلها أو جنسها أو طبقتها ومن تم فالمساواة السياسية التي تنادي بها الديمقراطية مهدره ،لأنها تحرم فئات من المشاركة في الحياة السياسية.

في ذات الوقت لا يمكن أن ننكر أو نتجاهل الخطوة العملاقة التي خطاها الأثينيون لصالح الإنسانية فلأول مرة في التاريخ، دولة مدينة منظمة ومتطورة،تبنت نظام سياسي قائم على السلطة التقريرية لمواطنيها،وبذلك أرست قواعد الديمقراطية الحديثة،وأكدت أن الديمقراطية يمكن أن تنمو وتتطور في نظام سياسي مهيكل و منظم الملاحظ عن تطور الديمقراطية المباشرة في أثينا،انه وليد تفاعلات سياسية واقتصادية، وحتى فكرية،حيث ساعد الاتجاه الإصلاحي على إرساء الديمقراطية،في وقت لعبت فيه الأحوال الاقتصادية دورا تنمويا في مجالات مختلفة،بينما ساهم الاتصال التجاري النشط على جعل أثينا مركزا لتضارب الأفكار السياسية وتنوعها، وساحة للنقاش حول طبيعة النظام السياسي [6]المناسب أو الأمثل، ثم طبيعة الحاكم والصفات التي ينبغي أن يتحلى بها ,وبهذا تكون قد تهيأت الظروف التي سمحت للفكر السياسي اليوناني أن ينمو وينضج تماشيا مع النمو الذي عرفه النظام السياسي الأثيني وفي وقت كان هذا الاستقرار يفتح الباب لتطور أثينا سياسيا، تحددت في الأفق معالم دولة سعت إلي توسيع نفوذها علي حساب جيرانها فكان أن انقلب هذا الطموح إلي نكسة بانهيار التجربة الديمقراطية الأثينية مع انهيار السياسي لدولة ويعبر سقوط أثينا في الواقع عن تراجع لمسار الديمقراطية من جهة ،وعن تحول في الحركة التطورية الإنسانية من جهة ثانية، فزوال النظام الأثيني القائم على السلطة التقريرية للمواطن يعبر بشكل من الأشكال عن نهاية حلقة تطورية، وبداية عهد جديد،مخالف لديمقراطية أثينا،إذ يتزامن انهيار النظام الأثيني تاريخيا مع بروز روما كقوة سياسية بديلة عن دولة المدينة،تمكنت بمرور الزمن من بسط نفوذها علي وسط وغرب أوروبا،وتكوين إمبراطورية مترامية الأطراف.

وتعتبر روما دولة مدينة مثلها مثل أثينا، بيد أنها،تمكنت أن تتوسع دون أن يؤثر ذلك على استقرارها واستمرارها، والواضح في التطور السياسي والتاريخي لروما أنها على غرار أثينا مرت بعدة مراحل قبل بناء الإمبراطورية ،كما عرفت في مراحل تطورها أشكالا مختلفة للحكم وأوضاعا دستورية متباينة، كانت فيه الجمهورية حدث عبر عن نقلة نوعية، بالنظر إلي الطغيان الذي رافق حكم الارستقراطية والملكية المطلقة، وحتى إن لم ترقي الجمهورية كنظام إلي مستوي الديمقراطية الأثينية، إلا أنها وضعت معالم نظام قائم علي المجالس،يخول للمواطن الروماني التدخل في الأمور التي تهم الجمهوريۃ ولقد سمح النظام السياسي الجديد علي إحداث استقرار نسبي قاد في النهاية إلي تطور شامل ثم إلي بناء سياسي جديد، جسد الحكم المطلق، ومن خلاله دخلت روما عهدها الإمبراطوري إن

[5] الصديق محمد الشيباني ، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة،دراسة تحليلية،ط2 ،طرابلس:المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1990 ص73 .

[6] دليلة فركوس، مرجع سابق، ص137 – *138*

التطور الذي عرفته روما، كان يتماشي مع التحولات التي شهدنها خلال العهد الجمهوري،أين تعددت المجالس الشعبية التي سمحت بنمو ممارسة سياسية أصبحت تدريجيا محورا مهما في حياة المواطن الروماني*، *والملفت للانتباه في هذه المجالس أنها كانت متنوعة بتنوع الطبقات الموجودة في الجمهورية الرومانية،ويأتي في اعلي هرم السلطة ،مجلس الشيوخ،الذي يعتبر سلطة استشارية وتقريرية في وقت واحد ، وتأخذ الاقتراحات التي يبديها طابع الأوامر النافذة، وفي حالة الحرب والأزمات يحق له تعيين حاكم تمنح له كل السلطات وهذا ما حدث فعلا في الجمهورية الرومانية،بعد أن تأزم الوضع ، فمنح اوكتافيوس الحكم ونصب إمبراطورا ،ودخلت معه روما عهد الحكم المطلق، الذي أنهى دور المجالس الشعبية، بما فيها مجلس الشيوخ الذي أخذ الدور الانتخابي الممنوح للمجالس الشعبية بعد أن استحوذ أوكتافيوس على سلطة التقرير.

بالنظر إلى حياة الجمهورية الرومانية يمكن القول أن الحلقة التطورية التي عرفتها روما عبرت عن واقع سياسي كان موجود داخل المجالس الشعبية نفسها فالجمهورية كحدث جديد أرست قواعد نظام لم يرقى إلى مستوى الديمقراطية الأثينية بالنظر إلي طبيعة المجالس الشعبية وطريقة الاقتراع فيها، أين تغيب المساواة داخل المجالس بين الأشراف والعامة[7]، ويتجلى ذلك بوضوح أكبر عندما ندقق في تركيبة مجلس الشيوخ التي توضح أو توحي بمعالم دولة أوليغارشية أرستقراطية فشلت فيها العامة من فرض نفسها رغم محاولاتها المتكررة ،وظنت أن الجمهورية ستمنحها ولو جزء ضئيل من السيادة الشعبية المعلنة ، في حين أن الواقع أكد عكس ذلك وأثبت الترعة الأوليغارشية لهذه الجمهورية ،التي لم تخلق آليات تسمح بدمقرطة الانتخاب وتحريره، ويبدو أن إعلان الإمبراطورية وضع حد نهائي لطموحات الرومانيين ،وآمالهم في أن تكون السيادة لهم فعلا في يوم من الأيام، في حين شكل تاريخ 476 م [8](2) نهاية الإمبراطورية الرومانية، علي يد قبائل البرابرة الجرمن ،بعد أن مرت الإمبراطورية بصراع علي العرش الإمبراطوري ،ثم انقسام الإمبراطورية إلي نصفين ويعبر هذا التاريخ بالنسبة للغرب عن عهد جديد جسد في الواقع التباين الذي كانت تحويه الإمبراطورية الرومانية،فأهم الإفرازات التي أعقبت سقوط روما ،كانت الإمارات والمقاطعات التي مهدت الطريق لبروز الملكية في أوروبا، والحقيقة أن النظام الملكي آنذاك، لم يكن يختلف عن القبيلة ونظامها الجماعي، ولم يكن هناك فارق سياسي بارز بين قبيلة يتولى أمرها ملك وبين قبيلة ليس لها ملك ،فالملك كان ممثلا للمجتمع الذي يحكمه لا سيدا عليه، ولم يكن الحكم الملكي استبدادي في بداية الأمر لكن .

الظروف التي أحاطت بالمملكات الناشئة سمحت بنمو نمط سياسي جديد،تحت دفع النظريات التي روجها الفكر الكنسي قصد إرساء بني اجتماعية جديدة تساهم في خلق

[7] محمد سعيد عمران، أحمد أمين سليم، محمد علي القوزي، النظم السياسية عبر العصور، بيروت لبنان :دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999 ص144

[8] جوزيف نسيم يوسف، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية و حضارتها ،ط2 ، لبنان :دار النهضة العربية للطباعة و النشر،. 1987 ص11.

روابط تدمج الشعوب الرومانية مع الشعوب البربرية المعتنقة للمسيحية إ ن الظروف التي أحاطت بالمملكات الناشئة،ساهمت تدريجيا في بعث أنماط مجتمعية وسياسية جديدة،عبَّر عنها التراوح نحو القرى بحثا عن الأمن، ونشأ عن ذلك طبقة خاضعة،لطبقة اغني ومالكة،تطورت مع مرور الزمن، لتضع معالم ارستقراطية إقطاعية شعر أفرادها، بأن تعاونهم سيحقق لهم نفوذ اكبر،وهذا ما حدث فعلا ، حيث ساهمت ثرواتهم في استحواذهم علي شؤون القضاء والدفاع ، وحتى الإعاشة والتموين،حتى أنهم اعتقدوا مع مرور الزمن أنها صلاحيات ناشئة عن حق طبيعي لا ينازعهم فيها أحد [9] ويذهب المؤرخون إلي الاعتقاد بان الارستقراطية تكونت، و تداعمت بتقارب بعض العائلات، وبإسهام من النظام الإقطاعي الناشئ، الذي خلق الروابط اللازمة لتوطيد السلطة الارستقراطية الإقطاعية،و بهذا تكون المجتمعات الغربية قد استعاضت عن الجمهورية الرومانية والإمبراطورية بنظم جديدة هي الملكية الناشئة، والكنيسة التي وسعت نفوذها في المجالين الزمني والروحي، بالإضافة إلى بروز الإقطاع كنظام هيمنة بديل، وناتج عن ضعف السلطة المركزية للمملكات الناشئة إن الحديث عن الغرب بعد انهيارالإمبراطورية الرومانية يوحي أن حكم البرابرة،كان في الواقع يعبر عن بداية لنوع من الفوضى، كما يعد بداية لتحولات جذرية بالنسبة للمجتمعات الغربية ونموها اقتصاديا، واجتماعيا، بظهور بني اقتصادية واجتماعية بديلة، يأتي على رأسها هيمنة الكنيسة علي الوضع العام، من خلال كتابات مجسدة للحكم المطلق، ومن خلال نظمها التي كانت مشابهة إلي حد بعيد للنظام.

الإقطاعي عدا هذا شهد الغرب ركود في مجالات عديد وانتظر قدوم شارلمان ليعرف استفاقة وتحولات عميقة ويعتبر شارلمان واضع اللمسات الأخيرة للاندماج العناصر الجرمانية والرومانية في وسط وغرب أوربا، منتهجا في ذلك سياسة توسعية ،تحت راية الكنيسة [10]بغرض إرساء أوروبا جرمانية رومانية مسيحية، وساهمت انتصاراته المتتالية وشخصيته القوية على فرض نفسه كمالك للسلطتين الزمنية والروحية، في دولة أو إمبراطورية تيوقراطية لم تصمد طويلا بعد وفاته، لأن وريث شارلمان" لويس التقى "كان ضعيف الشخصية، وهذا ما شجع العديد من الأطراف التي كانت تحتويها الإمبراطورية على التمرد، وتجاوز صلاحيات السلطة المركزية، ثم انتقال الصراع علي العرش الملكي بين أبناء" لويس التقي "الذي انهى عهد الدولة الكارلونجية أو إمبراطورية" شارلمان".

[9] محمد سعيد عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، لبنان، دار النهضة للطباعة و النشر، . 1991 ص71 .

[10] محمد سعيد عمران ,أحمد أمين سليم، محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص199 .

بانقسامها، إلى دويلات و إمارات أعطتها" معاهدة فردان **"طابع رسمي[11] وجملة القول أن التطور التاريخي والسياسي الذي عرفته أوروبا ،افرز مع بداية القرن الثاني عشر، نظام تهيمن عليه الكنيسة والارستقراطية ،أهم سماته التسلط واهم إفرازاته ثلاثة مملكات رئيسية ، كانت مسرحا لصراعات وتحولات سياسية ساهمت في بلورة أنظمة سياسية ويشكل الفتح النور مندي نهاية العزلة بالنسبة لانجلترا ،وبداية لإرساء قواعد ملكية قوية، تستند إلي مؤسسات سياسية، على رأسها البرلمان الذي
أوكلت له أدوار أساسية في الحياة[12] السياسية ورغم الصراعات التي عرفتها انجلترا حول السلطة بين" آل ستيوارت "و" آل تيودور "والحرب مع فرنسا ،إلا أن البرلمان لم يتعطل و ظل يلعب دور مهما في الحياة الإنجليزية ويتزامن بروز إنجلترا سياسيا في أوروبا مع ظهور الملكيات المركزية القوية وبالأخص مملكتي فرنسا،وألمانيا التي حددت معالمهما معاهدة فردان، وبعيدا عن الأحداث التي عاشتها كل مملكة على حدا, يمكن القول أن الظروف التي عرفتها أوروبا في هذه المرحلة وضعت معالم بني سياسية، واقتصادية جديدة كما ساهمت نهاية الحروب الصليبية التي أنهكت اقتصاديات المملكات الأوروبية وإقطاعييها على بروز بورجوازية تجارية نامية، بدأت تطرح نفسها كقوة اقتصادية بديلة عن الإقطاع الذي بدا أنه يعيش آخر أيامه، في ذات الوقت لعبت الحروب الأهلية والأطماع الخارجية للممالك المجاورة دورا مهمًا في بروز وعي قومي، يرمي إلي ضرورة التوحد والتجمع من أجل مواجهة الأخطار الخارجية، وهذا ما قاد تدريجيا إلي نشأة الدولة القومية في القارة الأوروبية تحت دفع الممالك المركزية المجسدة للحكم المطلق [13] وبهذا حلت الدولة المركزية ذات السيادة، في المجالين الزمني والروحي ،محل فكرة توحيد العالم المسيحي، كما رأينا مع" شارلمان "،وعبرت هذه الفكرة عن عهد جديد بالنسبة للعالم الغربي، وقفزة نوعية في تاريخ هذه التجمعات ، من خلال ترسيخ ممارسة جديدة ،وطدت دعائم الدولة ،ووضعت حد لهيمنة الكنيسة على المجالين السياسي والفكري.

فالملاحظ عن الإسهامات الفكرية التي ظهرت [14] تحت دفع الفكر الكنسي أنها كانت محصورة حول مسألة الحكم ،كما سعت بكل الطرق إلى توطيد الحكم المطلق ، وأكبر دليل على ذلك نظريات الحق الإلهي، التي رافقت نظم الحكم المطلق في أوروبا، و عموما يمكن القول أن الحركة المسيحية ساهمت بقدر كبير في كبح الفكر، كما حددت بشكل واضح معالم الحياة السياسية، وعدم بروز ممارسة ديمقراطية وظلت أوروبا على هذا الحال حتى عهد

---

11 *Le petit Larousse Illustré* 1999, *France : édition Larousse Bordas, 1998, p 1741*

* شارلمان أو شارل الأول الأعظم :موحد أوربا الجرمانية و الرومانية و حامل اللقب الإمبراطوري و جامع للسلطتين الروحية و الوضعية حكم أوروبا و وضع معالم إمبراطورية مترامية الأطراف.

**معاهدة فردان 843 م قسمت الإمبراطورية الكارلونجية بين أبناء لويس التقي الثلاثة، لوتر، لويس الألماني، و شارل الأصلع،و تعتبر معاهدة فردان من أهم المعاهدات في التاريخ الأوروبي،لأنها وضعت معالم أكثر من بلد حيث قسمت المعاهدة هذه الإمبراطورية إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

12 عبد الأمير محمد أمين، محمد توفيق حسن، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى،العراق :مطبعة جامعة بغداد، 1980 ، ص136-137

13 *Michel Kaplan et autre ,histoire médiévale, tome 2, paris : Bréal édition 1994. p 324 –*

14 *Michel Kaplan et autre ,histoire médiévale, tome 2, paris : Bréal édition 1994. p 324 – 325*

الانبعاث الذي يعتبره الباحثون في السياسة والتاريخ، بداية لتحولات جذرية في الغرب، خاصة فيما يتعلق بالمسلمات التي ارتكزت عليها نظم الحكم الغربية،وتبدأ حركة النهضة أو الانبعاث في إيطاليا لتعم باقي البلدان الأوروبية بداية من القرن السادس عشر،وهذا بتسجيل استفاقة اقتصادية وفكرية وتجارية، عبرت عن نهاية الجمود الذي عرفته مرحلة القرون الوسطى وتشكل مرحلة الانبعاث (*Renaissance*) نقلة نوعية في حياة التجمعات الغربية لأنها حركة تهدف إلي التحرر، من القيود والقيم الموروثة عن الكنيسة والإقطاع، بإرساء مؤسسات سياسية مركزية بديلة عن النظم القديمة التسلطية، ونظم اقتصادية بديلة ،وضعت معالم نظام رأسمالي في مرحلة تكوينية و يلاحظ عن التحولات التي رافقت هذه المرحلة أنها كانت محصلة لتراكم الثروة في يد البورجوازية الناشئة والمستفيدة من التجارة الدولية،الأمر الذي فتح الباب لبروز تقنيات اقتصادية جديدة حددت معالم نظام رأسمالي تنافسي، [15](2) ساهم بقدر كبير في تنشيط الحركة التجارية بين الشرق والغرب، وبعث حركة فكرية جديدة أخذت على عاتقها إحياء أو إعادة الاعتبار ، للحضارات الوثنية *païenne* خاصة الإغريقية والرومانية، المطموسة من طرف الكنيسة.

ويكتب لهذه الحركة أنها خلقت اهتمام بالتاريخ القديم، وهذا بتحليل ونقد الكتابات الكلاسيكية للفلاسفة الإغريق واللاتيني، كما ساهمت في بعث تعليم لائكي حر مستقل عن الكنيسة، كما يتزامن هذا مع ظهور فن الطباعة وانتشار المعرفة وبروز فكرة الحرية كمعطى إنساني لا نقاش فيه، ويضاف إلي هذه الاستفاقة ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها اللوتريين والكالفينين ضد الكنيسة الكاثوليكية،بهدف تنقية المسيحية من الشوائب التي ألحقت بها وزيفت تعاليمها خلال العصور الوسطى[16] وبهذا تكون حركتا الانبعاث والإصلاح الديني، فترة انتقالية في تاريخ المجتمعات الغربية ونقلة نوعية في مجالات مختلفة، وفي جميع ميادين المعرفة ، تمكن من خلالها مفكروا هذا العصر من الدفاع على مفاهيم قديمة، كالجمهورية والحرية، وحكومة لكل الناس، استنادا إلي كتابات الفكر السياسي القديم، للتنديد بالحكم المطلق، وبدا واضحا أن أوربا أو الغرب يعيش وضع انتقالي، وعلى باب تحولات عميقة وجذرية خاصة فيما يتعلق بالممارسة السياسية، فبعد أن عايش الغرب ديمقراطية أثينا وجمهورية روما ثم مرحلة فوضى وانشقاق، تمكن من بعث نظم سياسية طابعها التسلط والاستبداد وميزتها الأساسية الهيمنة من خلال الممارسات الإقطاعية, والكنيسة وعليه فالمسار التطوري الذي عرفه الغرب يوضح بشكل بارز الأشواط التي قطعت في تاريخ هذا المجتمع والخصوصيات التي قادت إلى وضع البني السياسية التي رافقت كل مرحلة، ويبدو أن المراحل القادمة ستوضح أكثر العوامل التي ساهمت في تطور هذا المجتمع .

[15] إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، دمشق :شركة الجليل للطباعة، **1984** ص**165**

1- [16] Ils ont fait l'Histoire du monde . De la Renaissance au siècle des lumières, de 1492 a 1789, France : édition Larousse, 2002 .p42.

الفرع الأول : مهد الديمقراطية الحديثة

إنَّ الأحداث التي رافقت التطور الغربي في العصور الوسطى، أكدت أن الغرب عموما شهد قفزة نوعية، في الفكر والممارسة السياسية، ويظهر ذلك بوضوح أكبر في عهد الانبعاث،حيث لعبت الأفكار الجديدة دورا كبيرا في تجاوز، ما ساهمت القرون في ترسيخه،فالنهضة الفكرية والاقتصادية المرافقة لعهد الانبعاث، كانت ذات صدى واسع في حياة المجتمعات الغربية،ذلك أنها فتحت الباب، لعهد جديد سمح بوضع الأطر اللازمة للانتقال نحو الديمقراطية التمثيلية.

فالخطوات الأولى نحو الديمقراطية الحديثة يمكن ملاحظتها في إنجلترا،خاصة بعد الجهود التي بدلها الملك" هنري الثامن "للوقوف ضد السلطة البابوية،وعمله علي تكريس الإصلاح الديني بإعلان استقلال الكنيسة الانجليزية عن روما، ثم تبنيه المذهب البروتستانتي،الذي أعطى حرية اكبر للإنجليز، وساهم في تحولات عميقة،كان أهمها في الجانب الاقتصادي ، أين برزت طبقة جديدة ممثلة في البورجوازية التي اهتمت مند نشأتها بكسب المال، والعمل علي التغلغل في الحياة السياسية،لكن الظروف التي أحاطت بانجلترا عند وصول" جيمس الأول "للحكم،أعاقت زحف هده الطبقة وفتحت باب الصراع بين البرجوازية الناشئة،والملكية المطلقة التي أعلنها "جيمس الأول "بتبنية فكرة حقوق الملك الإلهية [17] , والحقيقة أن جوهر الخلاف كان يدور حول تجاوز الملك ، لوثيقة العهد الأعظم " الماغناكارتا*"، والتي حددت سلطة الملك المطلقة، وأرست تاريخيا معالم دولة،أساسها الحريات والحقوق السياسية ، والنظام البرلماني والواضح أن الوضع المتأزم، الذي كانت تعيشه انجلترا مع بداية القرن السابع عشر،كان يعكس في الواقع صراعات عديدة شاهدتها الساحة السياسية على ثلاثة مستويات رئيسية [18] :

1 / المستوى السياسي: المتمثل في مقاومة الشعب لمحاولات الملك الاعتداء على الحقوق الدستورية.

2/ المستوى الديني :الصراع الدموي بين الكاثوليك و البروتستانت.

3/ البعد القومي: الذي عكسته إنجلترا لتحقيق وحدة قومية أكبر.

[17] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، لبنان :دار الفكر العربي،1995 ص198

*-وثيقة وقعها الملك جون عام 1215 تحوي 63 فقرة اكترها تخص امتيازات النبلاء وبعضها خاصة برجال الدين وتجار المدن، وعشر فقرات تحدد وتوضح صلاحيات الملك، وتضعه تحت رقابة البرلمان.

[18] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص ،201- 202 .

وتؤكد الأحداث التاريخية هذه الصراعات السياسية والدينية بين الكاثوليك والبروتستانت،والتي أفرزت في الواقع هجرة الكثير من الانجليز نحو العالم الجديد بحتا عن حرية مفقودة، وهروبا من حكم ملكي مطلق، كما يتزامن التأزم الديني مع استبداد الملك شارل الأول، وخرقه لوثيقة العهد الأعظم، بتجاوز البرلمان، والدخول في حرب توسعية ضد سكوتلاندا وايرلندا بهدف تكوين وحدة قومية اكبر وما يميز هذه المرحلة في الحقيقة ،أن الملك جمد البرلمان مدة 11 سنة محبذا العمل وفق منظوره ،وانتظر عام 1640 لدعوة البرلمان للانعقاد ، حتى يطلب منه مساعدات مالية تغطي نفقات الحرب، وهو أمر رفضه البرلمان، في ضل الأوضاع السائدة، وانتهي الأمر بحل البرلمان وانتخابات جديدة، أعادت نفس البرلمانيون وأعطت للبرلمان الجديد مصداقية اكبر، واستقلالية أوسع جعلته ندا ، لسلطة الملك ومكنته من إصدار قرار يخول له، إمكانية الإنعقاد كل ثلاث سنوات دون الحاجة إلي استدعاء ملكي ،

لكن الخلافات التي ميزت الحياة البرلمانية آنذاك والتي كان جوهرها ديني أتاحت الفرصة لتدخل الملك من جديد، وهذا ما لم تتقبله الأغلبية البرلمانية التي قررت فضح الملك "شارل الأول "أمام الشعب بتحرير احتجاج سمي" بالاحتجاج الأعظم[19] "،وكان ذلك إيذانا لثورة الجماهير والبرلمان ضد الملك وطغيانه ، وبداية الحرب أهلية عام 1642 [20] تحت قيادة" كروموبل " أحد أعضاء البرلمان الطهرانيين، والذي تمكن من جمع أعداء الملكية حوله في جيش، ثار ضد الاستبداد الملكي، ودامت الحرب عدة سنوات وانتهت بفوز البرلمان وسجن" شارل الأول. " وفي وقت كان فيه بعض البرلمانيون يميلون إلى تهدئة الأوضاع ،وعودة الملك إلى العرش بعد إلزامه بشروط لم يستحسن كروم ويل وأنصاره في البرلمان هذه الرغبة، وقرروا عدم التسامح مع الملك ،ووجوب محاكمته ثم إعدامه وحتى يتسنى العمل في هذا المسار قرر" كروم ويل "وأنصاره تطهير البرلمان من كل عضو مشايع للملك، إذ طرد من المجلس 143عضو ولم يبقى سوى 60 عضو يعتبرون من أكبر خصوم شارل الذي ُأعدم بعد محاكمة خاصة، من طرف مجلس العموم وتقرر بعدها تأسيس الجمهورية تحت زعامة" كروم ويل"، الذي حكم البلاد حكما ديكتاتوريا، أنهى من خلاله السلطات الواسعة التي كان البرلمان يتمتع بها ، وأعلن في ذات الوقت عن بدء الصراع مع البرلمان الذي حل وجدد بعد انتخابات ، أفرزت مجلس لم يدم طويلا حتى أندثر تحت استبداد كروم ويل، الذي استحوذ على كل السلطات أمام سخط المعارضة المكونة من النبلاء والبورجوازية ، والتي انتظرت وفاته، وتولى ابنه الحكم لإعادة الملكية بتنصيب "شارل الثاني "ملك على إنجلترا عام 1660 م ثم خلفه" جاك الثاني".

.

وفي الواقع حكمهما لم يعمر طويلا لاصطدامهما مع البرلمان -صاحب السيادة الفعلية بعد عودة الملكية -حول إرادة الملك لفرض المذهب الكاثوليكي ،ضد إرادة الشعب ، وهذا ما

---

[19] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، لبنان :دار الفكر العربي، **1995ص201-202.**

[20] *George Langlois, Gilles Villemure ,Histoire des civilisations occidentale, paris : édin Beauchemi 1992. p209*

أدي إلى اندلاع الحرب الأهلية الثانية والمسماة بالثورة المجيدة،لأنها جاءت دون إراقة الدماء وبدون عنف، ومكنت البرلمان من عزل جاك الثاني الكاثوليكي، واستدعاء ابنته "ماري ستيوارت" البروتستنتية وزوجها" غوليوم أوف أورنج"، لتولي الملك في انجلترا بعد إلزامهما على احترام إعلان الحقوق الجديد والقاضي بأن لا يسعى الملك إلى *(bill of right)*[21] إعادة التسلط والحكم المطلق بشكل من الأشكال كما لا يحق له إلغاء القوانين السارية أو منع تطبيقها أو الإنفاق على الجيش دون موافقة البرلمان، واعتبرت هذه الثورة انتصار سياسي ودستوري جعلت من الشعب مصدر السلطة ،لأن الشعب ممثل بنوابه هو الذي أستدعى الحاكم الجديد ونصبه على العرش الملكي.

وتعتبر الثورة المجيدة في إنجلترا بداية لحلقة تطورية في التاريخ السياسي لهذا البلد على اعتبار أنها جاءت بطريقة سلمية ، وقدمت السيادة للبرلمان الممثل للشعب وحققت استقرار سمح بتأسيس نظام دستوري، يعبر من جهة عن ميلاد نظام برلماني تمثيلي مرافق للتطور السياسي الذي شهدته أوروبا في تلك المرحلة،كما يعبر عن انتصار الحركة الديمقراطية كاتجاه مرافق للبعث الثقافي والاقتصادي، الذي عرفته أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر،وما سمي بعدها بعصر الأنوار.

ويعتبر عصر الأنوار ثورة فكرية، ساهمت [22] في إرساء المبادئ الأساسية للفكر والممارسة الديمقراطية الحديثة، ورغم تعدد الميادين التي صب فيها فكر الأنوار، فإن الجدير بالذكر أن أبرز الميادين التي طورها هذا الفكر كانت السياسة و الفلسفة ، مع العلم أن النقاش الفكري

لتلك المرحلة كان متعلق بقضايا حقوق الإنسان والسلطة, كما لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته الفلسفة العقلانية في بعث هذه الحركة الفكرية باضطلاعها على العلوم الغير أوروبية، استنادا على العقل كدعامة أو كمحرك للحياة الإنسانية ولقد ساهم فكر الأنوار علي انتشار العلم والمعرفة في جميع أنحاء أوروبا، وحتى المستعمرات الإنجليزية في العالم الجديد، أين ظهرت بوادر حركة فكرية مشابهة لتلك الموجدة في أوروبا.

ويتفق فلاسفة ومفكروا القرن الثامن عشر على مجموعة من المبادئ الديمقراطية ، ويرون انها كفيلة لتحقيق الرقي الإنساني، و تنحصر هذه المبادئ عموما، حول مفاهيم العقل والحرية والتسامح [23]، فالحرية بمنظورهم غير قابلة للبيع أو الفقدان، لأنها مرافقة لميلاد الإنسان، في حين يمجد العقل لأنه وسيلة لتحقيق الحداثة التي يسعى إليها فكر الأنوار ، ويشجع فكر الأنوار التسامح بين بني البشر من أجل العيش سويا والاستمرار،وتفادي الخلافات بتقبل الرأي المخالف حتى وإن لم اتفق معه،وبهذا تكون الحركة الفكرية التي جاء

---

[21] –محمد إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، دمشق :شركة الجليل للطباعة، **1984** ص**173** .

[22] محمد إسماعيل محمد ,مرجع سابق .ص**173**

[23] محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي فلسفته و مناهجه من أفلاطون إلى ماركس، الكويت :مطبوعات الكويت، . **1994** ص **296-297.**

بها الأنوار ثورة تقف ضد السلطة المطلقة أو التجاوزات التي يمكن أن تمارسها السلطة تجسيدا للطغيان، ووقاية من التسلط والاستبداد.

ويحبذ أغلب مفكروا هذا العصر توزيع السلطات بين عدة هيئات حتى لا يستحوذ عليها حاكم أو طاغية، وهم بهذا يرفضون الملكية القائمة على الحق الإلهي أو الأنظمة التسلطية ويحاربون الإرث القديم الذي رافق الملكية المطلقة، والكنيسة في وقوفها ضد حرية التعبير واستخدام العقل البشري إنَّ المفاهيم الجديدة التي عبر عنها عصر الأنوار لم تكن ذات صدى فكري فحسب أين شهدت حياة المجتمعات الغربية قفزة نوعية في مختلف ميادين المعرفة، بل أنها مهدت الطريق لظهور حركات ثورية تبنت هذه الأفكار، لتجسدها على أرض الواقع، ولعل أبرز الثورات التي غيرت مسار التطور السياسي في الغرب، الثورتين الأمريكية والفرنسية، فلقد كان للثورة الأمريكية وإعلان استقلالها، تأثير بارز على المجتمعات الغربية ، ذلك أنها بادرة أولى لتطبيق الأفكار المستنيرة ، ومن تم شجعت حركات ثورية أخرى للنهوض ضد الأنظمة الملكية المطلقة في أوروبا وعليه فإذا كان القرن الثامن عشر بداية النهاية بالنسبة للهيمنة الكنسية والمعتقدات, الموروثة عنها من جهة، فإنه من جهة ثانية بداية لتوجه صريح نحو التفتح الليبرالي الاقتصادي والسياسي، تحت دفع البورجوازية والحركة الفكرية التي قادها الأنوار، من اجل بعث الحياة الغربية وتجسيد الديمقراطية بالاعتماد على أفكار تقدمية تعيد النظر في الواقع السياسي والمجتمعي القائم في الغرب وتعتبر الثورة الأمريكية التعبير الفعلي لهذه الأفكار في أرض الواقع، فهي حرب استقلال نعم، لكنها في الوقت ذاته رفض للاضطهاد والقوانين المجحفة التي يفرضها العرش الملكي أن المستوطنين كانوا يتمتعون بحرية واسعة قبل هذه الأحداث من خلال سلطة مجلس استشاري ومجلس تمثيلي منتخب من طرف المستوطنين،متمتع بسلطة قوية،وهذا ما كان [24]يعطي للمستوطنة مظهر من مظاهر الحكم الذاتي

والاستقلالية وكانت القوانين الواردة من المملكة البريطانية تهدف إلي الحد، من هذه الحرية المتنامية في المستوطنة،وكان طبيعي أن يقف الشعب وممثليه، ضد هده السلطة[25] ،باتخاذ قرار الامتناع عن دفع الضرائب، وعدم الخضوع لبرلمان لندن وقوانينه، مادام أنهم غير ممثلين فيه، واعتبروا انه غير منطقي دفع ضرائب إلى بلد دون المشاركة في حياته السياسية, وبهذا يكون الأمريكيون قد دخلوا في صراع مع الملكية البريطانية، وافرز هذا الصراع , شعور بالاضطهاد ووعي قومي، أدرك من خلاله المستوطنون أنهم أصحاب حق ، وأن أسلافهم استقروا في هذا البلد بحثًا عن حرية مفقودة، وهروبا من القيود الدينية، والطبقية المحركة للحياة الأوروبية، وكان ذلك إيذانا باحتدام الصراع بين الطرفين، خاصة

[24] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، مرجع سابق الذكر، ص171

[25] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، لبنان: ص171 .

بعد المقاطعة التجارية للبضائع البريطانية وأكدت الأيام عن الانفصال النهائي ، بانطلاق حرب الاستقلال التي دامت من1776 حتى 1783 ،وانتهت باستسلام الأسطول الإنجليزي واستقلال كامل لهذه المستوطنة ،بعد مفاوضات استكملت بتوقيع الصلح، الذي يعتبر وثيقة ميلاد الولايات المتحدة الأمريكية ويشار في هذا السياق أن بداية حرب الاستقلال الأمريكية عرفت حدث مهم هو إعلان الاستقلال ، الذي يعتبر وثيقة فحواها مجموعة من الأفكار السياسية والإنسانية، تدور في مجملها حول ضرورة الوقوف ضد الطغيان، وتؤكد على مبدأ الحرية كحق غير قابل للنقاش، كما تقف على مجموعة من الحقوق، كالحياة، والسعادة، بالإضافة إلى تأكيدها على تكوين حكومات عادلة مقبولة من طرف المحكومين ويتماشى هذا الإعلان مع الظروف التاريخية، ومع التكوين الاجتماعي لأهالي هذه المستوطنة ، ففي رأي بعض المؤرخين [26]،قد تم تجاهل طبيعة .

وحكم الشعب بالإضافة إلى أفكار النهضة والأنوار ويدعم هذا الاتجاه ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، وسعيها الرامي إلي ترسيخ النظام الفيدرالي، بوجود حكومة مركزية، حيث قررت الجمعية الوطنية المجتمعة في" فيلادلفيا "، تجسيد أفكار" لوك "و" مونتسكيو " بظهور سلطة تنفيذية بيد رئيس منتخب، وسلطة تشريعية مقسمة إلى غرفتين وسلطة قضائية مستقلة خاضعة للمحكمة العليا [27] في حين يعتبر الدستور الأمريكي حوصلة لمجموعة من التجارب التاريخية والسياسية وهذا لأنه راعى إلى حد كبير ظروف الولايات المتحدة الأمريكية وسكانها ، بفصل الدولة عن الكنيسة، وبعث ممارسة ديمقراطية تتغذى من حقوق الإنسان، والأفكار التحررية لكل من" مونتسكيو "و"فولتير"، كما اعتمد الدستور الأمريكي في بعض مقوماته على الدستور البريطاني، ولماذا يكون قد وضع الأطر العامة التي تقوم عليها الحياة السياسية في أمريكا، والتي اتجهت تدريجيا نحو بلورة نظام ديمقراطي تعددي وتمثيلي .

ويكتب للأمريكيين إسهامهم في الوقوف ضد القوانين الإقطاعية المهينة للكرامة الإنسانية وجعل الإقتراع عام بداية من 1800 في 7 ولايات من 13 التي يضمها الإتحاد، [28] لكن واضعي الدستور الأمريكي، لم يرتقوا إلى مستوى العمل من أجل الإنسان كإنسان، بصرف النظر عن لونه أو جنسه، فحقوق الإنسان بمنظورهم كانت مكفولة للأوروبي أو صاحب الثقافة الأوروبية، وعدا ذلك فليسو جديرين بتلك الحقوق والأهم من هذا كله هو ظهور دولة حديثة تتبنى الديمقراطية وتمنح السيادة للشعب عن طريق الانتخاب ، وهذا ما يفتح الباب لظهور برلمان تمثيلي وسيد، و اتجاهات سياسية مختلفة , إلي الانقسام بين اتجاهين سياسيان رئيسيان.

إن الثورة الأمريكية، أنها كانت ذات صدى كبير في أوروبا التي كانت تعيش مرحلة انتقالية،حيث أظهرت للأوروبيين أنهم يعيشون فترة حاسمة، يمكنهم من خلالها الإسهام في

---

[26] *Jacques Néré, précis d'histoire contemporaine, France : presse universitaire de France, 1991. p 187- 188.*

[27] 1- *Jacques Néré, précis d'histoire contemporaine, France : presse universitaire de France, 1991. p 187-188.*

[28] *Lise Pothier ,Histoire des états unis, Canada : édition modulo, 1987.p 96-97.*

عملية التحول، بفرض الأفكار السياسية المروجة في عصر النهضة والأنوار، كما يمكن القول عن الثورة الأمريكية أنها خلقت ما يسمى بالأسطورة الأمريكية المتمثلة في مجتمع ديمقراطي قريب من المجتمع الذي وصفه روسو، والدولة التي ناد بها مونتسكيو وعليه فتأثير الثورة الأمريكية لا يمكن حصره في نقاشات فكرية فحسب، لأن هذا الحدث التاريخي خلق مناخ ثوري في عدة بلدان أوروبية، وعبر عن بداية الصراع بين أنصار الديمقراطية الحديثة، وأنصار الملكية المطلقة ، ويمكن القول أن فرنسا جسدت هذا الصراع مع بداية القرن الثامن عشر، ففي الوقت الذي شهدت معظم الدول الغربية تحولات على مختلف الأصعدة، كانت فرنسا بنظامها الملكي تعيش وفق نظم قديمة، معبرة عن الحكم الملكي الاستبدادي، في وقت شهدت الحياة الفكرية والاقتصادية تنامي، قوى جديدة عبرت عن رفضها للأوضاع السائدة والقوانين السارية، بحكم أنها مجحفة ومهدرة لحقوق العامة ، وساعد على تنامي هذه المعارضة ضعف شخصية" لويس السادس عشر "واستهتاره، [29] نهيك عن التحاق الكثير من أبناء النبلاء بركب المعارضة المطالبة بالثورة ضد الملكية، إدراكا منها أن النظام القائم قد تجاوزه الزمن بالنظر إلى مفاهيم عصرهم، وهذا ما افقد النظام ولاءً طالما ارتكز عليه وتميزت فرنسا في هذه المرحلة بطبقية موروثة عن العصور الوسطى، جعلت الفرنسيين درجات تتفاوت في الحقوق والواجبات، فبالإضافة إلى الطبقات التقليدية أي الأشراف، ورجال الدين، والعامة، ظهرت الطبقة البورجوازية تحت دفع التطور الاقتصادي والتجاري ،ومكنتها مواردها المالية.

أن تصبح منافسة لأبناء النبلاء على المراكز الكبيرة في الدولة ، حيث ساهم تعليم وتثقيف هذه الطبقة على تغذية الجماهير بالفكر الثوري، اعتمادا على الأدب والفلسفة , والمسرح، في مرحلة انهيار فيها الوضع المالي والاقتصادي، متسببا في بؤس شديد، جماهيري في المدن والأرياف ويبدو أن محاولات الإصلاح فشلت لأنها لم تأتي بالجديد وقادت تدريجيا إلي اصطدام الطبقات التقليدية مع العامة، كما قادت إلي ظهور الجمعية الوطنية تحت دفع "سايس "seyes" الذي دعي إلى اجتماع مندوبي الطبقة الثالثة ومن يؤيدهم من أحرار طبقة" الإكليريوس"، والنبلاء، في مجلس تشريعي يمثل كل البلاد، [30](1)وسعت هذه الجمعية الوطنية إلى إرساء دستور جديد يصون حقوق المواطنين.

لكن الصراع الذي عاشته الجمعية الوطنية مع أنصار الملكية المطلقة ،خلق جو سياسي مكهرب سمح بانتقال هذا الصراع إلي الشارع، أين عبر عنه بمظاهرات مناهضة للملكية وسياستها الاقتصادية،وكان أيدانا بثورة عارمة أسقطت من خلالها معالم الملكية المطلقة في 14جويلية 1789 ، ورافقتها إصلاحات واسعة كان أبرزها إلغاء الامتيازات، كما أفرزت الثورة وثيقة حددت حقوق الإنسان والمواطن، لوحظ عنها تأثرها الكبير بوثيقة الاستقلال الأمريكية إضافة إلى أفكار روسو ومونتسكيو، وتعتبر هذه الوثيقة مقدمة للدستور الفرنسي الذي كانت تسعى الجمعية الوطنية لإرسائه [31](2)،ولم يلقى هذا الإعلان استحسان من

---

[29] - *Edgar Quinet ,la Révolution , paris : Belin, 1987. p79-80*

[30] *Ibid, p 10-11.*

[31] *Marcel David ,opcit. p 152.*

طرف الملكية لأنه جردها من صلاحياتها التقليدية، وأدخلها في صراع مع الجمعية الوطنية انتهي بإعلان الجمهورية الفرنسية.

شكلت هذه المرحلة الإنتقالية في تاريخ فرنسا بداية لتحولات عميقة ، كان أبرزها في المجالين السياسي والفكري ،بظهور النوادي وتزايد دورها في الحياة السياسية، وأهم هذه النوادي" نادي الكوردوليه"، و"نادي اليعاقبة "و"نادي الجيروندبيين "وكانت النوادي في الواقع مرآة عاكسة للجمعية الوطنية،[32] والتيارات الموجودة فيها وساهم النقاش السياسي داخل هذه النوادي وداخل الجمعية الوطنية، في ميلاد دستور متضمن للمبادئ، الحرية، المساواة وفصل السلطات، وإقرار الانتخاب كوسيلة لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية ، التي أصبحت مع الانتخابات الجديدة عاكسة لفكر جديد أساسه الحرية، وعاكسة لانقسامات سياسية بين اتجاهين رئيسيان في الجمعية الوطنية، واحد محافظ ينادي بالملكية المطلقة، وتيار متطرف معادي للملكية، استطاع تماشيا مع الظروف أن يفرض الجمهورية، ويضع حد للملكية المطلقة بإعدام "لويس السادس عشر"،حدث هذا والجمعية الوطنية تعيش انقسامات ومعارضة شديدة للتيار المتطرف الذي يمثله" اليعاقبة" وبهذا اتجهت الجمهورية الفرنسية الحديثة النشأة نحو ديكتاتورية كان أهم روادها "روبيس بيير " الذي أصر على محاربة أعداء الثورة دون تمييز بإعدام كل من يهدد مكاسب الثورة، الأمر الذي قاد إلى تدخل المؤتمر الوطني الذي أعدم" روبيس بيير "ومعاونيه، وانهي بذلك عهد الديكتاتورية والطغيان وأدخل فرنسا عهد" حكومة الإدارة "التي سعت إلى إعادة الأمن، وبسط نفوذها بكبح جامح اليمين والسيطرة اليسار والعناصر المتطرفة ، لكن الظروف التي أحاطت بفرنسا مع بداية القرن التاسع عشر، أبرزت شخصية نابليون ، الذي تمكن من كسب شعبية بفضل انتصاراته على مختلف القوي التي كانت تهدد فرنسا، وساعده ذلك على إلغاء الجمهورية وإعلان الإمبراطورية، ومعها دخلت فرنسا عهد جديد.

وجملة القول أن الثورة الفرنسية كانت بداية لعهد جديد بالنسبة لسائر البلدان الأوروبية لأن نتائجها تعدت الحدود الفرنسية لتصل إلى كل بلد عايش نفس الأوضاع، فهي ثورة عن كل ما كان قائم في فرنسا من مخلفات عصر الإقطاع ،كطغيان النبلاء ،وضد السلطات الواسعة التي يمارسها رجال الدين دون مبرر إنساني، وبصورة مخالفة لأوضاع العصر،كما أنها رغبة لتحرير الحياة السياسية من طغيان الملكية، واستبدادها، وتمسكها بسلطات زعمت أنها وديعة من عند الله فالثورات التي شهدها الغرب عموما كانت بداية لعهد جديد ساهمت فيه التحولات الاقتصادية التي رافقت نمو البورجوازية والنظام الرأسمالي على نقل الحرية من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي. وبهذا ا يكون المسار التطوري للمجتمعات الغربية ،قد عرف اتجاها تصاعديا قاد مع نهاية القرن التاسع عشر إلى بروز أنظمة يلعب فيها البرلمان دورا رئيسيا وتمثل فيه الديمقراطية الضامن الشرعي للسيادة الشعبية المخولة للبرلمان، عبر ظاهرة الأحزاب التي أخذت مكانها في الحياة الغربية.

[32] *Marcel David ,opcit. p 152.*

1 - المضامين المختلفة لمفهوم الديمقراطية

ورغم أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية، كان ضروريا مقاربتها باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي ُتمارس فيها وتتأثر بها، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يُعرفها المُبشرون بها على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، ما دام أنها لم تتحقق في الماضي، وليست مُتحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور[33] ويكون على المُحبذين لنظام الحكم الديمقراطي أن يعملوا من أجل التحول الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية هي عملية تاريخية مُتدرجة، تبدأ عندما يتمكن المُجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف سلميا، تعبيرا عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المُشاركة السياسية لجميع المواطنين [34] وعلى تعدد تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها وتنوعها إلى حد كبير من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية لأخرى، إلا أن هناك إجماعًا واسعًا وراسخا نسبيا في عالم اليوم، على أن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي[35] كما أن مُعظمها يُركز اليوم على الشق الإجرائي للديمقراطية؛ عبر استخلاص الأسس والمبادئ والمؤسسات، التي يلاحظ وجودها في الممارسات الديمقراطية المستقرة، وتكون هذه الأسس والمبادئ بمثابة الشروط التي بموجبها يكتسب أي نظام حكم صفة الديمقراطية [36] .

ويُجمع الكثير من الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجًا وطريقة وعملية لاتخاذ القرارات العامة، وليست عقيدة ترتبط بتراث أوربا الغربية، ما يقود إلى الاعتقاد الجازم باقتران فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي[37] .

,فحسب الأستاذ روبرت دال Robert Dahl الديمقراطية هي :عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة [38] .

وُتعرف أيضا بأنها :أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ، أساسها احترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية، ُتدعِم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العامة.

ويُعرفها الأستاذ جورج طرابلسي بأنها"مجموعة ممارسات أو أساليب عمل، لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة [39] .

---

[33] علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط) 2 .بيروت : مرآز دراسات الوحدة العربية(2002 ، ص15.

[34] إبراهيم أبراش ، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق"، مجلة المستقبل العربي ،249 :(1999 .ص 56.

[35] مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية ، ط) 1 .دبي : مرآز الخليج للأبحاث ، (2004 ، ص ص56- 57

[36] سهام الفريج، "قراءة في آتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان" ، مجلة المستقبل العربي ، 257 (2000) ,ص 246

[37] علي خليفة الكواري ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط 2 .بيروت :مرآز دراسات الوحدة العربية،2002 ، ص17 .

[38] إسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط) 1 .بيروت : مرآز دراسات الوحدة العربية، (2002 ، ص3 .

[39] برهان غليون و أخرون , الديمقراطية و الاحزاب السياسة في البلدان العربية الموقف و المخاوف المتبادلة ط 1 ,بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية نوفمبر 2011ص 110.

وفي حين يُلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية، باعتبارها ترتكز على مجموعة معايير أهمها :حرية الصحافة، حق الانتخاب، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض وأسس أي نظام، نجد البعض الآخر يعتبرها آلية حكم لا تقتصر مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام .

فحسب بل على نوعية المدخلات أيضا.فهي كآلية توفر منظومة سياسية متكاملة تشمل دستورا تعاقديا يمنح الأمة حق الولاية على نفسها،وتعددية سياسية توفر أحزابا ذات برامج حكم للتنافس بينها، وانتخابات حرة ونزيهة لتشكيل مجلس الأمة، ويقوم نيابة عنها بمهام التشريع المطلوبة ويقر تشكيل الحكومات، ونظاما قضائيا مستقلا ونزيها لتحقيق العدالة، وحريات سياسية كاملة للمواطنين، تكفل لهم حرية التعبير والنشر وإصدار الصحف وتشكيل جمعيات غير حكومية[40] .

وحسب الأستاذ أسامة الغزالي حرب يُمكن اختصار الديمقراطية في كونها مجموعة من المؤسسات والآليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله.

هذه بعض التعريفات التي أعطيت للديمقراطية المعاصرة، التي يراد لها أن تتحقق وأكثر من ذلك أن تترسخ ،ُتجمع كلها على أن الديمقراطية هي منهج أو آلية وعملية، لا تهدف إلى تحقيق حكم الشعب بالشعب ما دام أن ذلك ليس بالإمكان حتى في الدول التي استقرت بهاُ نظما ديمقراطية، لكنهاُ تمكن على الأقل من تحقيق حكم الكثرة *، الذي يضمن مشاركة أفراد الجماعة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية المُلزمة المُرتبط بناءها في المقام الأول، حسب الأستاذ عبد المنعم سعيد بالعوامل الداخلية وفكرة الإصلاح السياسي[41] .

وُتعد بذلك الديمقراطية نظاما سياسيا للحكم، يُبنى على أربعة أركان أساسية هي حرية الرأي والتعبير، استقلال القضاء، والتداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، يرتبط إرساءها وترسيخها بمدى توفر هذه الأركان التي تعد بمثابة آليات الترسيخ الديمقراطي [42].

ويكون تحقيق أبسط أشكال النظام الديمقراطي، عندما ترتقي علاقة الحاكم بالمحكومين إلى الدرجة الثالثة على سلم عالم الاجتماع هانس، الذي يؤكد أن أي ممارسة للسلطة لا تخرج عن واحدة من ستة حالات حددها، واحدة منها عندما يتعلم الماسك بالسلطة استشارة المحكومين عبرا لانتخابات، أو أي شكل آخر من أشكال الاستشارة الدورية[43].

---

[40] إسماعيل الشطي ،"الديمقراطية آلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي ، :(2007) . 31 ص78.

[41] شيرين الديداموني ": مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية" ،الموقع الالكتروني،

http://www.siyassa.org.eg/ascyasa/indesc.asp?curfn=cnfr5.htm8did.9083.

[42] مصطفى المرزوقي، "التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي "،الموقع الالكتروني،

http://www.hrinfo.net/mena/achr/pr041006.shtml

[43] مقال تسقط الوطنية عاشت المواطنية ، الموقع الالكتروني http://www.achr.sy/ktm14htm

بعد التعرض لبعض أهم تعاريف الديمقراطية المعاصرة، باعتبارها آلية أو منهجًا للحكم وإدارة أوجه الاختلاف سلميا لتجنب الفتن، باتخاذ قرارات جماعية ملزمة، وبواسطة سلطة منتخبة بطريقة حرة ونزيهة ودورية خاضعة لحكم الكثرة .

من المعلوم أن مصطلح (الديموقراطية) الذي أصبح يُتداول بكثرة في العصر الحاضر ليس جديدا، وإنما هو من أقدم المصطلحات السياسية، حيث يرجع إلى كلمة يونانية مركبة وتعني (حكم الشعب) فكانت أثينا وغيرها من مدن اليونان، منذ القرن السادس قبل الميلاد، تُحكم بواسطة ما عُرف بالديمقراطية المباشرة، وتتجلى في اجتماع الرجال (دون النساء) في ساحة عامة، ويقترحون القوانين ويصوتون عليها (السلطة التشريعية)، ويختارون أفرادا منهم يتولون تنفيذ ما وقع حوله الاتفاق (السلطة التنفيذية).

ومن المعلوم أيضا أن فلاسفة اليونان مثل (أفلاطون) و (أرسطو) انتقدوا بشدة الديمقراطية على النحو المذكور، ووصفوها بحكم الجهلاء والدهماء والرعاع، ودعوا إلى حكم الفلاسفة أو حكم العقلاء، وهو نوع الحكم الذي طُبق في العهد الروماني الأول وسيطرت من خلاله الطبقة الأرستقراطية على الحكم.

ولم يستعد المفهوم الأصلي للديمقراطية (أي حكم الشعب) بريقه إلا بعد مرور عدة قرون من الزمن، وجاء اعتناقه في الغرب كرد فعل في مواجهة الأنظمة الإقطاعية وما كانت تتميز به من استبداد وطغيان واحتقار للشعوب، وتطورت أساليب ممارسة الحكم الديمقراطي بحسب تطور المجتمعات التي اعتمدت الديمقراطية منهجا لنظامها السياسي، وعلى مدى الثلاثة عقود الأخيرة سقطت حكومات قوية بأمريكا اللاتينية، وشرق أوربا، وانهار الاتحاد السوفييتي، وإن كان هذا السقوط كما يقول(Francis Fukuyama) لم يفسح المجال في جميع الأحوال لقيام ديمقراطيات ليبرالية مستقرة، والتي تبقى في نظره الأمل السياسي المتسق الوحيد الذي امتد ليشمل مناطق وثقافات مختلفة على صعيد العالم، ويعتقد (Fukuyama) أن الديمقراطية الليبرالية تعتبر مؤشرا على نهاية المطاف للتطور الإيديولوجي للبشرية، ويمثل "الصيغة النهائية لنظام الحكم البشري"[44] .

وبقطع النظر عما يكتنف الرأي السابق من مبالغة في التبشير بمفهوم كوني ونهائي للديمقراطية الليبرالية، فإن التطورات السياسية التي تعرفها معظم دول العالم تسير في اتجاه توسيع مشاركة الشعوب في تدبير شؤونها بنفسها، وهذا ما يسمى بالدمقرطة، وإن كانت وتيرة هذا التطور تختلف من منطقة إلى أخرى في العالم، حيث سارت في أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية بكيفية أسرع، بالمقارنة مع معظم بلدان العالم الثالث، ومنها المغرب والدول

---

[44] Anthony Giddens، بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم 286، أكتوبر 2002 .

العربية، التي تخضع لأنظمة تختلف أشكالها غير أنها ما زالت تتوحد في الابتعاد ـ ولو بتفاوت نسبي ـ عن إرادة الشعوب، التي هي الركن الأساسي في النظام الديمقراطي،

وذلك تحت غطاء الدين، أو الاختلاف الثقافي، أو الخصوصية، أو غيرها من الذرائع التي لا تصمد أمام أي نقد موضوعي وقد ظل المفهوم العام للديمقراطية على مدى القرون، يرتكز في جوهره على تدبير الشعب لشؤونه بنفسه، وتكاد تُجمع كل الكتابات في العصر الحاضر حول هذا الموضوع، بأن الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب)، وهي مقولة لأبراهام لنكولن، [45] الذي استمدها من الأصل اليوناني لكلمة الديمقراطية، غير أن تحليل هذه المقولة، وترجمتها إلى واقع، كثيرا ما اصطدم بالصعوبات الناجمة عن تحديد المقصود بالشعب الذي يفترض أن يتولى الحكم، والمراد بالشعب الذي يجب أن يكون الحكم في مصلحته، وفي هذا الصدد اختلفت المذاهب والتيارات السياسية، واجتهد كل منها في إعطاء الديمقراطية مفاهيم ومضامين من خلال توجهاته الإيديولوجية، وأهدافه السياسية، وكانت هذه الإشكالية تطرح بحدة حينما كانت المنظومة الشيوعية في أوج نشاطها وإشعاعها الإيديولوجي المناهض لليبرالية، إذ كانت تطرح مفهوما خاصا للديمقراطية، يقوم على حصر حق الممارسة السياسية وتولي الحكم في طبقة اجتماعية معينة تدعى (البروليتارية) وهي طبقة العمال، أو في تحالف هذه الأخيرة مع الفلاحين الفقراء، وذلك في إطار حزب وحيد، أو جبهة تتكون من تيارات ذات نفس المرجعية الاشتراكية، وتحكم باسم الشعب، ولا تسمح لقوى سياسية أو فئات اجتماعية أخرى بالتعبير عن وجودها، والإفصاح عن خياراتها المخالفة، وتسمي الطبقة الحاكمة طريقتها في الحكم ب (الديمقراطية المركزية) .

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وسقوط جدار برلين، أصبح المفهوم الليبرالي للديمقراطية هو السائد نظريا، والنموذج الذي تسعى الدول الاشتراكية السابقة ومعظم بلدان العالم الثالث للاقتداء به في مجال التطبيق، وهو المفهوم الذي اعتُمد في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية منذ قرون.

ويرتكز المفهوم الليبرالي للديمقراطية على فكرة التمثيل أو النيابة، لأنه يتعذر من الناحية العملية أن يتولى الشعب بأجمعه الحكم، فينتدب ممثلين عنه لمجلس نيابي يختص بالسلطة التشريعية، وتنبثق عن أغلبيته السلطة التنفيذية، أي الحكومة، في حين تكون السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين، وتتعدد الأحزاب السياسية التي تؤطر وتمثل مختلف فئات وطبقات الشعب،

[45] ملفين أي.يورف سكي، المبادئ الأساسية للديموقراطية، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، شبكة الإنترنت

وتتنافس في الحصول على أغلبية المجلس النيابي ليؤول إليها حق تشكيل الحكومة، بينما تضطلع الأقلية بدور المعارضة، فتراقب العمل الحكومي، وتطرح البدائل التي تراها مناسبة، أو تعتقد أنها الأكثر جدوى في تحقيق الصالح العام.

ومع استمرار التنافس بين الأحزاب [46] السياسية، واجتهاد كل منها في وضع البرامج التي تتجاوب أكثر مع رغبات المواطنين، وابتكار المناهج الفعالة في تدبير الشأن العام، يتحقق تداول السلطة، وينتقل الحكم إلى المعارضة، ليس عن طريق العنف والإقصاء، وإنما بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات التي تجري بشكل دوري، ولا يمكن أن يستمر أي حزب في الحكم، إلا بقدر تفوقه في الاستجابة لحاجات وتطلعات المواطنين، وبالتالي تكون إرادة الشعب هي مناط السلطة.

وهذا المفهوم هو السائد لدى مفكري الغرب المعاصرين، فيرى (ليبزت) أن الديمقراطية: هي النظام السياسي الذي يوفر فرصا دستورية مستمرة لتغيير الحكام، وأنها الآلية الاجتماعية التي تسمح لأكبر نسبة من المواطنين بالتأثير في عملية صناعة القرارات الأساسية، وذلك عن طريق اختيارهم لممثلين من ضمن منافسين مرشحين لشغل وظائف سياسية؛ ويرى (روبرت دال) أن الخاصية الأساسية للديمقراطية، تكمن في استجابة نظام الحكم بكيفية مستمرة لخيارات المواطنين، باعتبارهم متساوين سياسيا، وبناء الحكم الديمقراطي يقوم على مبدأي المنافسة العامة، والحق في المشاركة، ويعتبر أن هذين المبدأين أساسا لقياس درجة دمقرطة المجتمعات، ويفترض في نفس الوقت، استحالة أي نظام سياسي في العالم المعاصر، من الوصول إلى المجتمع الديمقراطي المثالي، الذي يتمثل في أقصى درجات المنافسة السياسية والمشاركة الجماهيرية؛ ويضيف (جورج سورينسون) إلى المبدأين المذكورين الحريات المدنية، ويشاطره في ذلك (ريموند كاستل) الذي يرى أن للحرية أهمية خاصة في الديمقراطية، وأن مستوى تطبيق النظام الديمقراطي يختلف باختلاف درجات الحقوق السياسية والمدنية [47] .

وقد كانت كلمة الديمقراطية تقحم في عدة مجالات، خاصة في عهد انتشار الإيديولوجي، فيقال مثلا الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية للتعبير عن نوع من العدالة الاجتماعية، ويقال أن التعليم ديمقراطي، إذا كان يستوعب أبناء كل الطبقات الاجتماعية، ويوصف تسيير مقاولة ما بأنه ديمقراطي، إذا كان يقوم على مشاركة كل العاملين فيها...

غير أن الاتجاه السائد في الفكر الغربي المعاصر هو أن مصطلح الديمقراطية يستعمل للتعريف بنظام سياسي، وأنه يجب الفصل بين المسائل التي تدعى بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، عن موضوع جهاز تركيب الدولة، لأنه حسب هذا الاتجاه فإن الاختلاف بين الأنظمة في الأبعاد السياسية للديمقراطية، ليس لها علاقة بدرجة الاختلاف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أصحاب هذا الاتجاه (لاري دايموند) و(جوان لينز) و (ليبزت)، ويرى هؤلاء أن الديمقراطية نظام حكومي يجمع ثلاثة شروط أساسية هي: أولا

[46] ملفين أي.يورف سكي، نفس المرجع

[47] 2مفهوم الديموقراطية في نظر مفكري الغرب المعاصرين، عن موقع موسوعة النهرين بشبكة الإنترنت

التنافس شامل المعنى والمغزى بين الأفراد والأحزاب، لشغل كل المناصب المهمة في سلطة الحكم، وفي فترات غير متباعدة، وبدون استخدام القوة؛ وثانيا الدرجة العالية من المشاركة السياسية، في اختيار القادة والسياسات، من خلال انتخابات عادلة، تجري في فترات منتظمة، وبصورة لا يمكن فيها استبعاد أي مجموعة سياسية رئيسية؛ وثالثا درجة من الحريات السياسية والمدنية، كافية للتأكد من سلامة المنافسة والمشاركة السياسية [48]
ومهما تعددت تعريف الديمقراطية، القديم منها والحديث، فهي تتمحور حول مبدأ أساسي مفاده أن الشعب سيد نفسه ومصيره، فهو الذي يختار حكامه، ويراقبهم ويمتلك سلطة تغييرهم؛ وقد كرس هذا المبدأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد في العاشر من دجنبر 1948، حيث نصت المادة 21 منه على أن: « 1 - لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية. 2 - لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده. 3 - إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة، تجري دوريا، بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت».

ويمكن أن نضع تعريفا عاما للديمقراطية، فنقول بأنها: نظام سياسي، تتحدد قواعده الأساسية بقانون أسمى يدعى الدستور، ويتيح لكل المواطنين، رجالا ونساء على قدم المساواة، حق المشاركة في تدبير الشأن العام، عن طريق ترشحهم للانتخابات العامة، أو انتخابهم لمن يناوب عنهم في تنفيذ الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يرتضونها، بعد الاطلاع على البرامج والتدابير التي تقترحها الهيئات السياسية المتنافسة، وذلك عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، تجري بكيفية دورية، وتكون بمثابة سلطة للناخبين، يتمكنون بواسطتها من الاختيار بين الموافقة على استمرار نفس التوجهات والبرامج، أو تغييرها إذا اعتبروا أن مصلحتهم العامة تقتضي ذلك.

وصور الممارسة الديمقراطية ليست على شكل واحد ثابت لا يتغير، وإنما تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب التقاليد والثقافات، وتشمل الاختلافات طرق التعبير عن الإرادة العامة، وأساليب انتخاب المؤسسات التمثيلية، ومناهج عملها، ووسائل مراقبتها لعمل السلطات الموكول إليها التدبير المباشر للشأن العام، غير أنه مهما تعددت أوجه الاختلاف، فإنها تبقى في نطاق النظام الديمقراطي، إذا لم تتعارض مع المبدأ الجوهري لهذا النظام، القائم على ضمان سلطة الشعب في اختيار حكامه، وامتلاكه لزمام أموره، لأن احترام هذا المبدأ نظريا وقانونيا وعمليا، هو ما يميز النظام الديمقراطي عن غيره من الأنظمة.

---

[48] مفهوم الديموقراطية في نظر مفكري الغرب المعاصرين، عن موقع موسوعة النهرين - نفس المرجع.

سيتم البحث في مدى توجه الجزائر نحو تبني هذه الديمقراطية بمفهومها وأسسها، ومدى ارتقاء نظام الحكم فيها ليكون ديمقراطيا، ويعمل من أجل ترسيخ ديمقراطي حقيقي.

فلقد دخلت الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 في مرحلة تحول وانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية، مع أن الديمقراطية كفكرة وممارسة ليست وليدة هذه الأحداث، بل لها جذورها المتأصلة في تاريخ نضال الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها السياسية والإيديولوجية، التي كانت تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، والمساواة مع المستوطنين الفرنسيين في الحقوق والواجبات إلى جانب ارتباط مفهوم الديمقراطية بالوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة ويبرز ذلك جليًا من خلال مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة، وحقوق الإنسان والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، وهو ما ورد بوضوح في بيان أول نوفمبر1954 [49] ذلك أن السلطة بعد الاستقلال حاولت أن تضع شكلا من الأحادية السياسية، خاصة بإقامة نظام الحزب الواحد مع الحرص على التأكيد بعدم مناقضة ذلك للديمقراطية، حيث أن نظام الحكم أقيم على قاعدة دستورية تمثيلية، بمعنى أن الحق في الحكم يأتي من فوز انتخابي وإن كانت المسألة شكلية ليس إلا آنذاك، وظلت فكرة الحرية - المأخوذة أساسا بمعنى التحرر من الاستعمار تتضمن إقامة نظام ديمقراطي ذي مضمون اجتماعي [50] حيث عمل النظام السياسي الحاكم بعد تحقيق الاستقلال، على تجسيد ذلك في مجالات عديدة كديمقراطية التعليم، العلاج المجاني، التسيير الذاتي للمؤسسات وغيرها من المبادئ إلا أنها جميعا تدخل في إطار تحقيق الديمقراطية الشعبية دون السياسية؛ أي دون فتح المجال أمام التعددية السياسية والحزبية، وظل الحزب الواحد هو الحزب الحاكم طيلة ثلاث عقود.

[49] إسماعيل الشطي ،"الديمقراطية آلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي ، :(2007). 31 ص70.

[50] زهير بوعمامة،" محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر) "ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول":التحول الديمقراطي في الجزائر "الجزائر، جامعة بسكرة ديسمبر،2005 .

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي

أجمعت معظم تعاريف الديمقراطية السابقة على أن الديمقراطية المكتملة، ُتعبر عن نظام سياسي مبني على أربع أركان أساسية هي :حرية الرأي، حرية التنظيم، استقلال القضاء، والتداول على السلطة، وأن استقرار العمل بهذا النظام يتطلب وجود قناعات وإيمان راسخ به لدى مختلف التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب المواطنين، ما يعني إمكانية الارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطي طويلة وشاقة، يمكن الوصول بعدها إلى ترسيخ هذه الديمقراطية [51] لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم كل من التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

أولا : مفهوم التحول الديمقراطي

يُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقًا بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظامٍ ديمقراطي فيها؛ حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعًا زمنيًا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ [52] .

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم، يحظى بإجماع الدارسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يُمكن إيراد بعض أهم التعاريف .فالأستاذ صامويل هنتجتون عرف موجة التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية[53] كما أشار أيضا في تحليلاته إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي مؤكدا أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، منذ أن أكد جون جاك روسو أن صاحب القوة لا يُمكن أن يظل قويًا، إلا إذا حول هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يطيعه [54] .

ويمكن تعريف التحول الديمقراطي أيضا، بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارًا لنمو النظام السياسي ومؤشراً دالا على ديمقراطيته.

كما أنها تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية،تعتمد على الاختيار الشعبي

---

[51] علي خليفة الكواري، "مفهوم الحزب الديمقراطي " ،الموقع الالكتروني . http://www.aljazera.net/NR/exerces/21019FiF3107-4690htm

[52] هدى متيكس، " دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر:علي الدين هلال دسوقي) القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، (1999 ، ص13 .

[53] عبد الوهاب العلوي ، مترجما، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن) 20 القاهرة : دار الصباح ، (1993) ، ص73 .

[54] ثامر آامل محمد، "إشكاليتا الشرعية والمشاراة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، "مجلة المستقبل العربي، :(2000) . 251 ص111 .

الحقيقي والمؤسسات المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة.

فالتحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مُؤسسة على السيطرة والخضوع، وما تفترضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، ويُعبر عن وجود إجماع داخل المجتمع, بما يُضفي على هذا النظام مشروعية، أي ما يسمح لفئة ما أن ُتقرر سياسيا وُتَترجم قراراتها إلى قواعد قانونية[55] ولا يمكن بأي حال تجاهل تلك العلاقة الوثيقة بين عملية التحول الديمقراطي وهيكل وبنية النظام السياسي، على أساس أن هذه العملية وما يترتب عليها من إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية، لابد أن تمس هيكل النظام السياسي، ومن دون حدوث ذلك لا يمكن القول أنه حدث تحول وانتقال من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي .

بصفة عامة يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى أخر، يُشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية، من خلال الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي ألتعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في مستوى أول .ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة، أخذا وعطاءً في مستوى ثانٍ؛ فهو تحول عمودي سياسي أو لا وتحول اجتماعي أفقي ثانيًا[56] .

تطلب توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروطًا أولية أساسية حتى يتم التغيير الديمقراطي هي: التخلي عن الإيديولوجية الانقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللعبة السياسية الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي[57]

ولقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في مختلف دول العالم، للاتجاه نحو التحول الديمقراطي .حيث توصلت الأدبيات المعاصرة إلى عدد من الأسباب المشتركة، ساهمت في التحول نحو الديمقراطية َتمثّل أهمها في: على المستوى الداخلي في فشل التجارب التسلطية أو بمعنى النظم التسلطية السابقة في إرضاء التطلعات الشعبية، بما قادها إلى أزمة شرعية ثم الإطاحة بهذه النظم [58] ذلك أن التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عليها من مطالب سياسية اجتماعية واقتصادية وتزامن ذلك مع عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباعها، وعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة لاستيعابها تجميعها ومحاولة تلبيتها، سيؤدي إلى مزيد من الإحباط الاجتماعي يبرز معه الغضب غير المنظم الذي يهدد النظام القائم ككل.

[55] لحسن زغدار ، "محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة لطلبة الماجستير) "قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2007/2006.

[56] عمر مرزوقي، " حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2005 ص 64 .

[57] مروان عبد الرزاق، " بعض إشكاليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلدان العربية، "الموقع الشخصي للباحث.

[58] فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، ط)1 .الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ، .(2004 ص1 .

أما على المستوى الخارجي فإن التوجه نحو الديمقراطية، كان بسبب طرح الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا عبر المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية، مسألة التحول الديمقراطي والتأكيد عليها باستمرار؛ حيث ربطت هذه الدول تقديم معوناتها الاقتصادية والانضمام إلى مختلف المؤسسات الدولية، بشروط أساسية أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرية .

أولا - ويُمكن رصد أهم مؤشرات مفهوم التحول الديمقراطي من عدة نواحي، وضمن خريطة الدولة السياسية والاقتصادية، في مايلي[59] 1 :

-التداول السلمي على السلطة، عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.

-الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.

-المؤسسة السياسية، ومأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفوا عله الأساسية.

كما تبرز أهم أنماط التحول الديمقراطي، حسب ما حدده الأستاذ صامويل هنتجتون في أربعة أنماط وهي بإيجاز كمايلي :

- نمط التحول **:**يكون فيه التحول الديمقراطي بمبادرة من النظام الحاكم نفسه دون تدخل جهات أخرى.
- نمط التحول الإحلالي **:**الذي يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.
- نمط التدخل الأجنبي **:** التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية .
- نمط الإحلال : تحدث فيه عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام، الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة . فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية.

ويتضح من كل ما تقدم أن التحول الديمقراطي يعني التغيير والانتقال من نظام سلطوي تسلطي، إلى نظام ديمقراطي يقوم على تأكيد دور الدستور والقانون والمؤسسة السياسية بما فيها مأسسة منظمات المجتمع المدني، وانفتاح وتعددية وحرية الرأي والإعلام والاجتماع .
لكن لا يكفي الانفتاح السياسي ويكون مقيدا أو الهامش الديمقراطي ويكون محدودا، ويقال أنه حدث فعلا تحول ديمقراطي وتكرست الديمقراطية، بل تحتاج العملية إلى ترسيخ هذا التحول، لتصبح فيه المؤسسات والممارسات والقيم الديمقراطية المحققة في مرحلة سابقة، بمثابة آليات وتقاليد مستقرة ومميزة للنظام السياسي القائم ليكون نظاما ديمقراطيا، وهو ما سيتم التعرض إليه بالدراسة والتحليل.

[59] هدى متيكس، المرجع السابق، ص 141

المبحث الثالث : مفهوم العام للمجتمع المدني

عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات.

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدن ي بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أور وبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أور وبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد [60] وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض ا لآخر ذو صلة بصنع السياسة .

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني

بمراجعة عديد من الأدبيات التي عُنيت بتعريف المجتمع المدني يمكن استخلاص عدد من العناصر التالية:

1- المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.

2 - يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.

3- يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.

4-سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية[61].

---

[60] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، **1987**، وجلال معوض، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة، **1993**.

[61] راجع المزيد من التفاصيل عن عناصر المفهوم :

- -Hall, op.cit.
- -Norton, A., (ed.) *Civil Society in the Middle East*, New York, E.J.Brill, 1995
- -Blaney, D., & Pasha, M., Civil Society and Democracy in Third World, Ambiguities and Historical Possibilities , *Comparative International Development*, vol 28, no. 1, 1993
- -Keane, op.cit
- -Walzer, M., The Idea of Civil Society, A Path to Social Reconstruction, Dissent, spring 1991.

رغم ما بات يتمتع به مفهوم" المجتمع المدني "من رواج في الخطاب الفكري والسياسي العربي، إلا انه لا يزال يمتلك معاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه، فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج أطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة وما خارج علاقات السوق الرأسمالي، لكن هناك من يصر على وضع تشكيلات القرابة(العشيرة والقبيلة) ضمن منظمات المجتمع المدني، لأنها توفر بعض أشكال الحماية للفرد من بطش السلطة ومن تقلبات وقسوة السوق الرأسمالي، كما تستثني معظم تعاريف " المجتمع المدني "المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل وآليات السوق المؤسسات الاقتصادية والمالية من إطار المجتمع المدني

كما يستثني البعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني، لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة) الحكومة(، في حين يصر البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني كونها لا تسعى إلى استلام السلطة فقط، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها، وبعضها أصغر من أن يأمل للوصول إلى السلطة، بل يسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح وتطلعات أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو فئات اجتماعية معينة، ولهذا يستثني البعض الأحزاب الحاكمة من المجتمع المدني، ويعتبر أحزاب المعارضة من ضمنه.

الفرع الاول المجتمع المدني في نظر العلماء ويعرف ستيفن فيش (Steven Fish) المجتمع المدني في دراسة" عن التحول الرابع في روسيا "بقوله" :إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، انه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، انه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فانه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، انه يشمل الأحزاب السياسية) في أنظمة حزبية تنافسية (واتحادات العمال ومجوعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا لبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي[62]

ويرى ريمون هينيبوش (Raymand A.Hinnebush) المجتمع المدني بأنه": في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها

[62] الفالح متروك, المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تري ، المدينة، بيروت 2002:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1ص26

في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها [63]

كما يتحدث جون لوك عن المجتمع المدني فيقول":وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني" .

كما يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه":مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف[64]
وتضم تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي من الوراثة وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية:

- الركن الأول :هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن" التنظيمات العائلية "كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة , التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

- الركن الثاني :هو التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

- الركن الثالث :هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المجتمع المدني هو عبارة عن تنظيم طوعي مستقل عن السلطة والمجتمع، يسعى إلى تحقيق مصالح أفراده .وعليه يمكن للمجتمع المدني أن يلعب احد الأدوار التالية:

- دور منافس للسلطة أو معارض لها يسعى إلى تحقيق مصالح فئة معينة من المجتمع مثل النقابات، وهنا يصبح مفهوم المجتمع المدني مرادفا لجماعات المصالح.

---

[63] نفس المرجع، ص27 .

[64] علي توريدي محمد,المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995ص5

- دور وسيط يحاول تقريب وجهات النظر بين الدولة والمجتمع، ويسعى إلى تهذيب علاقة المجتمع بالدولة والحيلولة دون تدهورها وتحولها إلى عنف يمارسه احد الطرفين ضد الآخر.
- أو يكون وسيلة توظفها الدولة من أجل التدخل وإدارة بعض مجالات الحياة التي تعجز الدولة التدخل فيها بصفة مباشرة، إما لكثرة انشغالات الحكومة واعتماد نظام اللامركزية في تسيير شؤون المجتمع، أو لان ميكانيزمات اقتصاد السوق تمنع ذلك.

خلاصة واستنتاجات:

تناولت في الفصل الأول باعتباره إطارًا نظريًا ومفاهيميًا للدراسة، مفهوم الديمقراطية المعاصرة المراد إرساءها، وكذا مفهوم التحول الديمقراطي و مفهوم المجتمع المدني ومن كل ما سبق تم الوصول إلى جملة من النتائج :

- أن الديمقراطية المعاصرة التي تسعى كل دول العالم إلى تبنيها كنظام سياسي للحكم، تختلف عن الديمقراطية التقليدية التي تعني حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، على أساس أن ذلك لم يتحقق حتى في أكثر الدول ديمقراطية .
- أن الديمقراطية المعاصرة تعني ديمقراطية حكم الكثرة، هي آلية ووسيلة لحل النزاعات المجتمعية بطريقة سليمة وأداة للارتقاء بالنظام السياسي الحاكم، تضمن التداول السلمي على السلطة وحرية الاجتماع، وتكوين الأحزاب وحرية الرأي وغيرها من المبادئ.
- يقوم التحول الديمقراطي باعتباره عملية انتقال أو تحول، من نظم لا ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية على مبادئ وأسس أهمها، التعددية السياسية والحزبية ونزاهة ودورية الانتخابات , وضمان تداول سلمي على السلطة ووجود مؤسسات سياسية فعالة و أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية طويلة المدى تقوم على تتابع زمني، من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم المرحلة الانتقالية، وصولا إلى مرحلة تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي .
- وعن المجتمع المدني "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والتعاون والتنافس الصراع السلمي، مع توفر قيم ومبادئ العمل الإنساني والإدارة السلمية في التنوع والاختلاف، وهي لا تهدف إلى الربح ولا ترتبط بالحكومة وتتلاقى طوعيا حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة، وتقع في موقع ما بين السلطة ومؤسساتها .

الفصل الثاني:

التحولات الكبرى من أجل الديمقراطية و تجربة المجتمع المدني

الفصل الثاني: التحولات الكبرى من أجل الديمقراطية و تجربة المجتمع المدني

شهدت معظم دول العالم الثالث في نهاية الثمانينيات انتشارًا للمد الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تلقت فيه قدرا من قوة الدفع باتجاه الديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي . انعكس هذا التحول في سياستها الاقتصادية وفي محاولة هذه الدول تجديد شرعيتها، والاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية لقوى المعارضة داخلها، واعتماد الانتخابات كأحد وسائل تجديد الشرعية .

والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتجهت نحو الديمقراطية منذ إقرار دستور23 فيفري 1989 ، الذي انتقلت بموجبه من نظام سياسي قائم على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب، يتجه لتكريس هذا التوجه كنقطة انطلاق لإخراج النظام السياسي من أزمته التي بلغت ذروتها سنة 1988 ، وانعكست في أحداث الخامس من أكتوبر كنقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة بشهادة الكثير من الملاحظين .

سأتطرق من خلال هذا الفصل إلى عملية التحول باتجاه الديمقراطية التي بدأتها الجزائر عن أسباب هذا التحول، مركزًا بالدرجة الأولى على أحداث أكتوبر وما أفضت إليه من تعديلات دستورية، أقرت التعددية السياسية والحزبية كبديلة لنضام الحزب الواحد , أتناول أهم النتائج المترتبة عن هذه الأحداث, ثم عن دور مؤسسات المجتمع المدني ومكانتها من أجل التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول : قبل وبعد أحداث 05 أكتوبر 1988

إن أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية وبعيدا عن كل ما قيل حولها :نسبة تلقائيتها أو أنها مدبرة؛ أي انعكاس لصراع الأجنحة داخل النظام أو فجرها جزء من النظام ضد جزء آخر، أنها ثورة شباب يائس أو ثورة خبز، أو أنها من تدبير أيادي أجنبية، فالجدير بالذكر أن هذه الاضطرابات هي الأكثر عنًفا منذ الاستقلال، وهو ما يفسر إسراع الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إعلان إصلاحاته لمعالجة الإختلالات الحاصلة[63].

سيكون هذا المبحث محاولة لحصر أهم الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث، وأدت بالجزائر إلى إصلاح دستوري فتح الطريق أمامها للتحول باتجاه الديمقراطية .ولما كان الانتقال أو التحول الديمقراطي يرتبط في المقام الأول بالعوامل الداخلية، وتأتي بعد ذلك العوامل الخارجية كدافع لعملية التحول[64]، فإنني سأبدأ بحصر أهم هذه العوامل الداخلية، ثم أتناول بعدها أهم العوامل الخارجية، التي شكلت مُجتمعة دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء تحولات ديمقراطية.

لقد تعددت الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث بين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي تعكس في مُجملها "ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية اقتصاديًا وسياسيًا ".حيث توصلت الأدبيات المعاصرة إلى أن أحد أهم الأسباب التي تقود إلى التحول الديمقراطي، تكمن في فشل النظام السياسي القائم قبل التحول،

المطلب الأول : أسباب الانفجار في إرضاء المطالب الشعبية المتزايدة، بما يقود عادة إلى أزمة شرعية للنظام تنتهي بالإطاحة به، ويمكن التدليل على ذلك بمايلي:

على المستوى الاقتصادي : تبنت الجزائر منذ استقلالها إستراتيجية للتنمية أساسها التوجه نحو الاشتراكية، مُركزة على الصناعة والربط بين قطاعي النفط والصناعة الثقيلة، حيث حظي هذا الأخير بالنسبة الكبرى من الاستثمارات في الخطط الثلاثية والرباعية للتنمية [65] لكن بعد وفاة الرئيس هواري بومدين شهدت البلاد توجها جديدًا، توقفت معه برامج التنمية التي بدأها، وحجة النظام الجديد في ذلك أن الجزائر استثمرت كثيرا في جانب الصناعات الثقيلة، التي لم تحقق أهدافها والنتائج المتوقعة منها .لذلك تقرر التوجه إلى تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية، ووضع ما سُمي آنذاك بالبرنامج ضد الانقطاعات في العام الثاني من رئاسة بن جديد، يهدف أساسا إلى تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، تحقيقا للشعار الذي رُفع من أجل حياة أفضل [66] وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على عوائد البترول بنسبة كبيرة، أي على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية، فإن أول انخفاض لسعر

---

[63] منعم العمار،" الجزائر والتعددية المكلفة " في الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، ط 1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999) ص44 .

[64] شيرين الدايمامونى، "مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، الموقع الالكتروني: http://www.syassa.org.eg/aséyassa/indesc.asp?airFN=conf?htm8Did=9083

[65] كمال حبيب وحازم البنى، دراسات في الإنماء والتطور) لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب (1997 ، ص1 .

[66] محمد الميلي ، "الجزائر.... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 271 ,2001 ص170.

البترول في الأسواق العالمية في تلك الفترة إلى ما دون عشرة دولارات، أحدث هزّةً كبيرةً أفضت إلى أزمة اقتصادية سببت خللا في التوازنات الاقتصادية الكبرى [67] .

تزامنت مع هزة نقدية بانخفاض سعر الدولار-عملة التداول في الصفقات البترولية - سببت خسارة في المداخيل بالعملة الصعبة المقدرة بنحو 80 % بين سنوات 1985 إلى منتصف . 1991 ما نتج عنه عجزًا في تلبية المطالب الاجتماعية، التي ما فتئت تتصاعد مع استمرار الزيادة السكانية، و تدهورًا في الحياة المعيشية [68] .

فالأزمة الاقتصادية وما صاحبها من اختلال التوازنات الاقتصادية، انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وعدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة، وبين النمو الاقتصادي، ساهم في استفحال ظاهرة البطالة وأسفرت بذلك الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية عن تدهور القدرة الشرائية للمواطن وعبرت عن انفراق مجتمعي بين أقلية زادت غًنا وأغلبية سكان جددت ربطها مع أهوال الفقر والاستعباد الاجتماعي، ما نتج عنه انحلال الطبقة الوسطى التي ُتعتبر عماد الاستقرار السياسي والاجتماعي [69] .

ولما كانت معالجة الدولة للحاجات المعيشية والاجتماعية للمواطنين في التعليم والعمل والصحة، ُتشكل الأساس الذي يحقق إحساسهم بالأمن والأمل والرضا، وعندما كان البترول قبل هزة 1986 يدرعليها ملايير الدولارات، كان سهلا توفير ضروريات العيش لأفرادها والحفاظ على هذه الطبقة[70] .

وأكثر من ذلك كان ممكنا للدولة ونظامها تدعيم شرعيتهما عبر إشباع حاجيات الشعب المادية، وغض هذا الأخير النظر عن ممارساتها؛ فلم يهتم بحقوقه السياسية والمطالبة بتقييد السلطة والحد من إنفرادها بالشأن السياسي .لكن مع الانخفاض العالمي لأسعار البترول تحطمت العلاقة/العقد بين الشعب والدولة، ما جعلها ونظامها في مواجهة الغضب الشعبي الكامن [71] .

فتخلي الدولة عن القطاع العريض من مواطنيها الذي يُشكل فيه الشباب النسبة الأكبر، ولدَّ لدى المُهمشين سلوكا عنيفا ونفيا للدولة وازدراءً لها ولمؤسساتها وقوانينها من جهة، وجعل هؤلاء الشباب مُستعدين للانخراط في أعمال عدائية ضد النظام السياسي من جهة أخرى، انعكس في أحداث أكتوبر [72] .

وليس أكبر دليل على ذلك من حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها، ومقرات الحزب الحاكم أيام هذه الأحداث، حيث شمل العنف المُدمر طوال يومين المؤسسات العمومية ومقرات جبهة التحرير الوطني، وممتلكات الدولة وسياراتها ومساكن رموز السلطة هكذا شكلت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدولة في أواخر الثمانينات

---

[67] نور الدين زمام، السلطة الحاآمة والخيارات التنموية بالجزائر1962 1990 الجزائر دار الكتاب 2000 ,ص170 .

[68] محمد الميلي، المرجع السابق، ص18 .

[69] خليل أحمد خليل، مترجما، الجزائر ....الرعب المقدس) لبنان : دار الفرابي(، ص9 .

[70]علي الدوميني " المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب الموقع الالكتروني http://www.rezgar.com/debat/show.art*ase?aid-24714

[71] إلياس بوآراع، المرجع السابق ، ص9 .

[72] وناس المنصف ، " الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة قراءة في انتفاضة أآتوبر" 1988 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 2005,19 ص106 .

وانعكاساتها الاجتماعية، سببا قويا لاندلاع تلك الأحداث كادت أن تزعزع كيان الدولة الجزائرية، التي استطاعت أن ُتحصن شرعيتها وشرعية نظامها بفضل عائدات البترول.

الفرع الأول على المستوى السياسي :يُمكن تفسير أهم العوامل التي قادت إلى أحداث أكتوبر1988 بالتركيز على عدة جوانب أهمها:

من حيث طبيعة النظام السياسي الجزائري وما صاحبه من احتكار للسلطة:

ظل النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1988 ، مُعتمدًا على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال، وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع؛ حيث أكدت المواثيق الوطنية والرسمية *، على أن الجبهة هي المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، وهي الوحيدة المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي، ما أعطاها دور الموجه والمرشد السياسي إلى غاية صدور دستور سنة 1989 [73] .

هذا الامتياز الذيُ خص به حزب جبهة التحرير الوطني وجعل منها الدولة بعينها، أدى بها إلى ربط نفسها بالدولة، رافضة وجود أي تيارات سياسية أخرى منافسة لها، ما ترتب عنه العديد من الأزمات، إضافة إلى ذلك كان احتكار السلطة -كأحد أهم ميزات النظام السياسي الجزائري وخضوعها عمليا لسلطة وتحكم قائد واحد (رئيس) - يجمع بين منصب رئيس الدولة والأمين العام للحزب -كنتيجة حتمية لشعبيته الواسعة لدى الجماهير أو لدوره في النضال من أجل الاستقلال وكذا برامجه الإصلاحية لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا، واحدة من الأسباب التي ساهمت في شخصنة السلطة [74] .

ولقد عرفت الجزائر هذه الظاهرة التي يتميز فيها الرئيس/القائد بميزات خاصة، تجعله في مركز صدارة النظام السياسي - على غرار العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث - في بعض فترات حكم كل من الرؤساء بن بلة، بومدين وبن جديد[75].

وظلَّ هذا المشهد السياسي الجزائري المتميز بشخصنة السلطة واحتكارها وسيطرة الحزب الواحد، مسيطرًا على الحياة السياسية إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 ، ما نتج عنه تراث سياسي قائم على خنق الحريات، واستبعاد أي إمكانية لقيام مؤسسات سياسية تمثيلية من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني[76].

والأكيد أن غياب الديمقراطية بمبادئها القائمة على التعددية وتداول السلطة وعدم احتكارها وحرية الرأي والتعبير ساعد في الوصول إلى هذه الوضعية، أي شخصنة السلطة التي سببت بدورها الاختناق والجمود [77] .

من حيث غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي :

لقد نتج عن ظاهرة شخصنة السلطة تراث سياسي اسُتخدم في لجم الحريات وقطع أي سبيل يُمكن من خلاله تحقيق المشاركة السياسية، ما أدى إلى بروز واستفحال العديد من

[73] خميس حزام والي، المرجع السابق، ص1 .

[74] Abd elkadar Yefsah, la question du pouvoir en Algérie (Alger : En A.P édition, 1990) P. 449.

[75] منعم العمار، المرجع السابق، ص4 .

[76] ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص1 .

[77] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث) الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر(1997 ، ص31 .

الأزمات، تقف في مُقدمتها أزمة المشاركة السياسية وما تنطوي عليه في الوقت نفسه من أزمة الشرعية.

وتصبح المشاركة السياسية أزمة عندما تأخذ جماعات جديدة المطالبة بإشراكها في الحكم بشكل أو بأخر .فهي ناتجة عن عدم تمَ ُكن الأعداد المتزايدة للمواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، كما تحدث عندما لا تتوفر مؤسسات سياسية، يُمكن أن تستوعب القوى الراغبة في المشاركة [78] .

إن بروز أزمة المشاركة السياسية كأحد أهم أسباب الانفجار الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988 ، يرجع إلى طبيعة السلطة القائمة منذ سنة 1962 ، التي أثبتت مرارا وتكرارا قدرتها على تفريغ معنى المشاركة السياسية من أي محتوى حقيقي، ما يعني كفاءتها في صناعة القرارات الحاسمة باسم الشعب دون أن يشارك فيها، إضافة إلى الدور التعبوي الكبير الذي لعبه الحزب الحاكم آنذاك كقناة لتمرير التوجيهات والقرارات العليا[79].

فالقيمة السياسية السائدة آنذاك هي التعبئة وليست المشاركة، قصد الاستحواذ على الضمير الجماعي للقاعدة وحماية خيارات الأمة ومواجهة أي محاولة للمساس بها، وهو الهدف الظاهري لسياسة التعبئة، أمام الهدف الباطني لها والمُتمثل أساسًا في عدم السماح بأي معارضة نظامية قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته، ويُمكن أن تهدد الدولة والسلطة والنظام [80] .

وشكلت بذلك أزمة المشاركة السياسية الناجمة عن غياب الإطار المؤسسي الشرعي لاحتواء المشاركة وما ترتب عنها من أزمة شرعية، تحديا للنظام السياسي الذي لم تكن له القدرة على الاستجابة لها ومعالجتها بأسلوب ديمقراطي، لأنه لم يكن يملك أصلا أي تقاليد ديمقراطية[81] . ما ساهم في تصاعد الحركات الاحتجاجية التي وسعت الفجوة بين الدولة / النظام والمجتمع، وانعكست في هذه الأحداث، مُعبرًة عن حجم العَداء المُتأصل الذي يُكنه المجتمع للدولة طوال سنوات، وعن في هذه الأحداث، مُعبرًة عن حجم العَداء المُتأصل الذي يُكنه المجتمع للدولة طوال سنوات، وعن حجم الكبت الاجتماعي والمعاناة في ظل تدهور مستوى المعيشة [81] .

يُمكن إذن اعتبار الأحداث التي شهدتها البلاد في الخامس من أكتوبر 1988 ، والتي كانت بمثابة زلزال لأركان النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 ، واحدة من أهم العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر، أخلطت كل الأوراق السياسية وفجرت التراكمات الموروثة عن ربع قرن من حكم الحزب الواحد .

---

[78] أسامة الغزالي حرب نفس المرجع .

[79] نور الدين زمام،" بناء القوة ومسار التنمية بالجزائر 1990- 1992 مجلة الدفاتر لعلم الاجتماع، 01 ..2000 ص30.

[80] عبد الرزاق خيري، "التحول الديمقراطي في الجزائر"، الموقع الإلكتروني، http://www.demoslam.com/modules.php?mame=neus&file=article&sid=491

[81] الزبير عروس وأحمد زايد، النخب الاجتماعية :حالة الجزائر ومصر) مصر :مكتبة مدبولي ، (2005 ، ص12 .

[81] المنصف وناس، المرجع السابق، ص106 .

أما بالنسبة للعوامل الخارجية فتمثلت أساسا في الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية المصاحبة للتغيرات التي أصابت النظام الدولي، وشكلت عنصر ضغط على الأنظمة الأكثر قربا من النموذج السوفيتي، القائمة على نظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه، وضرورة الاستجابة لهذه الضغوطات بإقرار التحول الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية بالإضافة إلى عزف المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سيمفونية ضرورة إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، كشروط مسبقة لتقديمها أي مساعدات مادية للدول التي تشهد أنظمة سياسية سلطوية [82] .

بعد هذا العرض لأهم عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر، من أحداث الخامس أكتوبر 1988 التي شكلت دافعا قويا لإجبار النظام السياسي الجزائري على إجراء تحولات ديمقراطية. وتزامن ذلك مع ضغوطات البيئة الخارجية، وماحملته من طروحات التحولات الديمقراطية على المستوى العالمي .كان ضروريا البحث في أهم النتائج المُترتبة عن ذلك باعتبار أن هذه الأحداث والظروف الدولية مُجتمعة، قادت النظام السياسي الجزائري للبحث عن مخرج تمثل في الإصلاح الدستوري، وإقرار دستور 23 فيفري 1989 كأحد أهم نتائج هذه الأحداث.

[82] عبد الرزاق خيري، المرجع السابق .

المبحث الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر المستقلة

بداية وبالرجوع إلى التحليل النسقي للأستاذ دافيد ايستون ومحاولة إسقاطه على المعطيات السابقة، يتبين لنا أن الجهاز السياسي Political system أثناء صناعته للقرارات، عادة ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوطات مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية .حيث يتلقى تلك الضغوطات ويحاول إيجاد قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لمصالحه وأهدافه، بما يُمكّنه من مواجهة كل التحديات والتعامل معها بدقة وفعالية وكفاءة، حتى يضمن بقاءه واستقراره ومن ثم استمراريته [83] .

ولقد واجه النظام السياسي الجزائري الذي يستند إلى معادلة الحزب/ الدولة/الجيش في نهاية الثمانينيات، العديد من الضغوطات شكلت مدخلات للبيئتين [84] :

البيئة الداخلية :مُتمثلة في أحداث الخامس أكتوبر 1988 ، ومختلف المطالب التي حملها متظاهرون من مختلف الفئات الشعبية خاصة تلك الموجودة مع خطوط المواجهة، والذين عبروا عن مطالبهم بالأفعال مستهدفين أماكن ومقرات ترمز للدولة والحزب البيئة الخارجية :مُتمثلة في السقوط المتتالي للأنظمة الشمولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

شكلت هذه المدخلات معا تحديا وضغوطات على النظام القائم، سعى يبحث لها عن مخرجات، محاولا التأثيرعليها وإخضاعها لمصالحه بما يضمن استقراره واستمراره .تجسد ذلك في الإصلاح الدستوري لسنة 1989 وما تضمنه من تعديلات وإجراءات دستورية وقانونية، التي من خلال عرضها سيتم تأكيد أو نفي حقيقة مُهمة هي:

إما أن النظام السياسي الجزائري الذي شرع في انفتاح ديمقراطي منذ سنة 1989 ، بإصلاحات سياسية واقتصادية مُقررة دستوريا وقانونيا، أراد تجديد حُكمه مع بعض التحسينات الدستورية كمنهج للترقيع السياسي، الذي لا يُغير من جوهر النظام والسلطة بقدر ما يعطيه الوقت الكافي لإعادة ترتيب بيته الداخلي .أو أن النظام السياسي أراد الاتجاه فعلا نحو الانفتاح الديمقراطي بكل متطلباته السياسية والاقتصادية .وتأكيد ذلك أو نفيه سيكون بالبحث في مدى اتجاه النظام السياسي والسلطة القائمة، نحو ترسيخ هذا الانفتاح الديمقراطي. لكن قبل ذلك كان من الضروري إبراز أهم

مخرجات أحداث أكتوبر 1988 التي ساهمت في تعديل المشهد السياسي، وعرفت الجزائر بعده مسارا جديدا في تاريخ تطور نظامها السياسي، انتقل بموجبه من الممارسة الأحادية والتوجه الاشتراكي المُكرس دستوريا، إلى مسار آخر مُغاير تمامًا لما كان سائدا من قبل هو التحول باتجاه الديمقراطية، سنحاول حصر أهم مظاهره التأسيسية، المؤسساتية والممارساتية.

---

[83] عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 1997, ص191 .

[84] علي الكنز، حول الأزمة :دراسات حول الجزائر والعالم العربي الجزائر :دار لوشان للنشر، 1990 ، ص09 .

المطلب الأول:المظاهر التأسيسية للتحول الديمقراطي

يُقصد بالمظاهر التأسيسية تلك المظاهر الدالة على النصوص والتشريعات القانونية، المنظِمة والمؤسِسِة لمختلف ممارسات وأنشطة التحول الديمقراطي، التي من دونها ما كانت لتجد السند القانوني والقوة القهرية [85]، أهمها :

1- دستور 23 فيفري 1989 يُمثل الدستور القانون الأساسي في الدولة؛ فهو الفكرة القانونية السائدة لدى الجماعة السياسية المفروض أن تتماشى والنظام السائد، لأنه وبمرور الزمن، يمكن أن تصبح هذه النصوص غير متماشية مع الوضع السياسي والاقتصادي، بما يعني ضرورة إعادة النظر فيها ومراجعتها بوضع دستور جديد حسب مقتضيات الظروف [86].

وبعيدًا عن من يعتبر وثيقة 23 فيفري 1989 مجرد تعديل لدستور سنة 1976 ، وبين من يعتبرها دستورا جديدا عالج كل المسائل التي تعالجها الدساتير الجديدة عادة، انطلاقا من نوعية الدستور مرورا بطبيعة نظام الحكم، وصولا إلى السلطات العامة، فإن المهم أن هذه الوثيقة تعتبر الدستور الثالث للبلاد، يختلف عما سبقه من دساتير دستور(1976 1963، أقر إجراءات سياسية واقتصادية هامة، دخلت من خلالها الجزائر مرحلة جديدة لم تكن تعرفها أو تعترف بها من قبل هي مرحلة التحول الديمقراطي [87] .

لقد نقل دستور 23 فيفري 1989 المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة، تتميزُ بنظرة جديدة من حيث المبنى والفحوى لمختلف الهيئات الحاكمة، تبرز من خلال ما حمله من انفتاح سياسي مقترنا بمحاولة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي، ما تطلب ضرورة التغيير في طبيعة النظام السياسي القائم من الأحادية إلى التعددية، ومن الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الحر[88].

ورغم أن الدستور الجديد تبنى عددًا من أحكام دستور 1976 المتعلقة أساسا بثوابت الدولة الجزائرية، إلى جانب المبادئ غير القابلة للمساس المنصوص عليها في المادة السابعة، إلا أن أهم ما استجد فيه هي مسألة تنظيم السلطات وتوزيعها، عوض ضمها في سلطة واحدة مثلما أقره الدستور السابق .كما تضمن مبدأ الفصل بين السلطات، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وإنشاء المجلس الدستوري الذي أوكلت له مهمة الرقابة على مدى دستورية القوانين والتشريعات، وحتى التنظيمات والمؤسسات القائمة[89].

لقد جاء دستور 23 فيفري 1989 فاتحا المجال للبدء في تشييد نظام سياسي جديد، يستند إلى مرتكزات وآليات جديدة صاحبت الإصلاحات السياسية، بعد أن تخلى عن نظام الحزب الواحد والإيديولوجية الاشتراكية [90]، أهمها:

[85] منصور لخضاري،" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر "مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2005 ,ص10 .

[86] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 76-77 المؤرخ في 30 ذي القعدة 1396 الموافق ل 22 نوفمبر1976 يتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص ص 1294 - 1326 .

[87] محمد عمران،" مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر1962-1997 مذكرة ماجستير في القانون العام، قسم العلوم القانونية والإدارية جامعة بسكرة، 2004 ,ص5 .

[88] السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري عين مليلة :دار الهدى للنشر، 1990 ، ص178.

[89] المرجع السابق، ص 173-174

[90] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص 95

الفصل بين الحزب والدولة : الذي ارتبط بها منذ الاستقلال كضرورة سياسية تفرضها الديناميات الاقتصادية الجديدة، والواقع السياسي الذي أصبح يعج بالحساسيات ذات التوجهات العديدة، التي كان لزاما الاعتراف بها وتنظيمها بإقرار مبدأ التعددية السياسية وإلغاء نظام أحادية الحزب، وفسح المجال للمنافسة السياسية بين جمعيات ذات طابع سياسي .وترتب عن مبدأ التعددية مبادئ أخرى كحرية الرأي والتعبير والاختيار والتعددية النقابية والإعلامية[91].

التخلي عن منح الأولوية للشرعية الثورية : حيث حاول دستور 1989 استبدالها في نصوصه بشرعية أخرى، تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، أو إذا جاز القول إحلال الشرعية الدستورية التي تعني كل سياسة أو تصرف تقوم به السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون محل الشرعية الثورية [92] .

حصر مهمة الجيش دستوريا : بهدف تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية،ولتكون مؤسسة دستورية على غرار باقي المؤسسات لها صلاحيات واضحة وتمثيلية داخل الحكومة، مع اختصاصات محددة دستوريا وقانونيا تتمثل في :حماية الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة، والدفاع عن الوحدة والتراب الوطني، الأمر الذي عجل بمغادرة ممثلي الجيش من عن السيادة، والدفاع عن الوحدة والتراب الوطني، الأمر الذي عجل بمغادرة ممثلي الجيش من اللجنة المركزية للحزب .

الفرع الأول محتوى دستور 1989هذا باختصار أهم ما أقره دستور 1989 ، من آليات ارتكز عليها النظام السياسي الجديد، ولقد عرف بعدها تعديلا دستوريا سنة 1996 ، أرسى العديد من المبادئ التي تؤكد على التوجه الديمقراطي للنظام.

وأعقب ظهور الدستور إعادة النظر في المنظومة القانونية، قصد تنظيم شؤون المؤسسات القائمة وتحديد أطرها، وكيفية ممارسة نشاطها لضمان الممارسة الديمقراطية وفق ما تم الإعلان عنه في الدستور.

- تطوير المنظومة القانونية :لقد ترتب عن الإصلاحات التي حملها دستور 1989 ، ظهور العديد من التنظيمات والممارسات الجديدة، التي لم يكن ليسمح بوجودها نظام سياسي يعتمد على الأحادية الحزبية، واحتكار وسائل الإعلام والاتصال الثقيلة . وكانت أهم المسائل أو القطاعات التي حظيت باهتمام المشرع في ظل النظام السياسي الجديد المتبني للخيار الديمقراطي، هي :الإعلام والأحزاب السياسية و الجمعيات ما استدعى وضع إطار قانوني لتنظيمها يمكن تلخيصه فيما يلي:

- قطاع الإعلام :

يَعتبرُ القانون حرية الإعلام والصحافة آلية أساسية لرصد حقوق الأفراد وحمايتها، فهما بمثابة الضامن الوحيد لقهر أي مظهر من مظاهر الاستبداد أو الفساد، وإمكانية حدوث تحول ديمقراطي سلمي [94] .

---

[91] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية :مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية. فيفري 2003 - ص ص 107 ,142.

[92] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص96 .

[94] إبراهيم نوار،"حرية الرأي والتعبير هي حجر الأساس للتحول الديمقراطي،"الموقع الالكتروني http://www.apfw.org/indesc.ascp?fname=neus%Carabic%13140htm

ومعلوم أن النظام السياسي الجزائري القائم على الأحادية، قد لخص مكانة الإعلام -في السنوات التي تلت الاستقلال -في جملة ذكرها ميثاق الجزائر لسنة 1964 ،" ملأ المحيط السياسي الجزائري بشعارات تؤثر على مراحل ثورتنا"، كإنعكاس للخيارات السياسية والاقتصادية المتبناة آنذاك، التي تؤكد على الدور المركزي للدولة في جميع المجالات بما فيها المجال الإعلامي، أي الأحادية السياسية والإعلامية كمجال للتعبير[95].

لكن مع الأحداث التي عرفتها البلاد في أكتوبر 1988 والتغييرات الجذرية الحاصلة على مختلف المجالات، كان لزاما أيضا أن يمس التغيير قطاعا مهما هو قطاع الإعلام، حيث نصت المادة 39 من دستور 1989 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونه للمواطن.

ولما كانت حرية الإعلام جزء لا يتجزأ من حرية التعبير، كان ضروريا إيجاد الإطار القانوني الذي من شأنه أن ينظم هذه الحقوق الدستورية الجديدة .تجسد ذلك فعلا في قانون الإعلام رقم 90 -07 الصادر في 03 أفريل 1990 المُحدد لقواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام، مُتضمّنا لأول مرة منذ الاستقلال حرية الإعلام والتعددية الإعلامية، من خلال السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال[96].

كما ألغيت معه وزارة الإعلام وحلَّ محلها المجلس الأعلى للإعلام، الذي مُنحت له صلاحيات السهر على احترام تطبيق هذا القانون.

وحرية ممارسة المهنة في كنف التعددية، حيث أصدرت الحكومة مرسوما يدعوا الصحفيين إلى التكتل في هيئات تحريرية لخلق عناوين مستقلة .

وأسفرت هذه الإجراءات عن تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية، انعكست بالإيجاب على قطاع الإعلام المكتوب خاصة؛ فظهرت الصحافة المستقلة كمميز للتجربة الديمقراطية في الجزائر لما تلعبه من دور إعلامي، بل وحتى أدوار سياسية في العملية السياسية من تكوين وبلورة الرأي العام، والمشاركة في صنع القرار السياسي، على أساس أن المجتمعات الديمقراطية هي تلك المجتمعات المؤمنة بحرية الصحافة واستقلاليتها [97].

ورغم ما شهده قطاع الإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا من تضييقات وإجراءات بسبب الأوضاع التي عاشتها الجزائر منذ توقيف المسار الانتخابي في سنة 1991، والدخول في مرحلة انتقالية استدعت إعلان حالة الطوارئ في سنة 1992 ، وما ترتب عنها من تجميد لقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة، وحَلّ المجلس الأعلى

[95] علي جري،" الإعلام والديمقراطية في الجزائر"، الموقع الالكتروني

http://www.apfw.org/index-asp?fname=report/arabic/2004/asp1011htp.

[96] مرزوقي عمر، " حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1999- 2000(مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2005, ص101.

[97] السعيد بومعيزة ، "التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة" ، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18 -2004 ص 90

للإعلام والمضايقات الواسعة على الممارسة الإعلامية، واختفاء الصحافة الحزبية بعد إعلان حالة الحصار في 1991 وتعليق نشاط أغلب الأحزاب [98] .

ثم إصدار قرار وزاري سنة 1994 يقضي باحتكار السلطات للأخبار الأمنية، وتأجيل الحديث عن مشروع قانون إعلام جديد لسنة 1998 بسبب الانتخابات، إلى جانب إصدار قرار جديد خاص بقانون تعديل العقوبات، بحجة الحفاظ على المؤسسات والهيئات النظامية من الاهانات والقذف والشتم [99].

إلا أنه يبقى واحدًا من المكتسبات التي حققتها أحداث أكتوبر 1988 ، وتبقى الصحافة المستقلة واحدة من الانقلابات السعيدة التي حققتها هذه الأحداث، وميزة مُهمة للتجربة الديمقراطية في الجزائر، ووسيلة أساسية حقيقية للحماية الجماعية لحقوق الأفراد، بدليل وجود العديد من الصحف والمجلات باللغتين العربية والفرنسية [100].

- قانون الأحزاب السياسية:

شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 انفتاحا على التعددية السياسية، وسمحت دستوريا وقانونيا بتشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث المبادئ والأفكار، ولو أنها أخذت في البداية شكلا محتشما، تمثل في الجمعيات ذات الطابع السياسي التي تتطور فيما بعد إلى أحزاب سياسية، ساعد في ظهورها تسهيلات ومساعدات الدولة المالية لها وتوفيرها للمقرات [101].

فلقد نصت المادة 40 منه على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، وكان لابد من إيجاد الإطار القانوني الذي من شأنه تنظيم هذا الحق الجديد، تجسد فعليا في القانون رقم89 - 11 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي مُحددا الأحكام المتعلقة بها، نصت المادة- 02 منه على" أن الجمعيات تهدف إلى جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا، وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسليمة" [102].

كما نصت المادة 03 منه على" يجب أن تساهم كل جمعية سياسية من خلال أهدافها (...)في حماية شكل الدولة الجمهوري، وحريات المواطن الأساسية واحترام التنظيم

[98] رضوان بوجمعة "هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية في الجزائر: 1962-1998 المجلة الجزائرية للاتصال ,الجزائر 17جوان 1998 ص 145 .

[99] علي جري،" الإعلام والديمقراطية في الجزائر"، الموقع الالكتروني

http://www.apfw.org/index-asp?fname=report/arabic/2004/asp1011htp.

[100] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الجزائر 11 مارس 1998 ، ص09 .

[101] محي الدين عميمور، "الجزائر تضاريس الماضي وما كييت المستقبل"،مجلة الحدث العربي والدولي 07أفريل، 2000 ، ص17 .

[102] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 98 - 11مؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق ل 5 يوليو 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (الجريدة الرسمية، عدد 27 ، الصادر بتاريخ 5 جويلية1989 ص 714.

الديمقراطي ."أما المادة 10 فقد نصت على وجوب تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية [103].

وكان ضروريا إعادة النظر في هذا القانون مع التعديل الدستوري لسنة 1996 ، بعد أن أثبت قصورا ومحدودية تنظيمية، بدليل ظهور العديد من الجمعيات السياسية على أسس الهوية الوطنية، رغم القيود الواردة بشأن ذلك والمنصوص عليها في المادة الخامسة منه.

حيث نصت المادة 42 من التعديل الدستوري على" أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يُمكن التضرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية...والطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة" [104].

وُترجمت هذه المادة بصدور الأمر رقم97 - 09 المُتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، تضمن شرحًا وتأكيدًا لما ورد فيها من أحكام عامة، خاصة ما يتعلق مثلا بإعادة صياغة المادة الثالثة، مُطالبة الأحزاب القائمة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة لبعض مواد هذا القانون، ما يعني إعادة هيكلة اسمية لها [105].

وما يجب الإشارة إليه في الأخير أن اعتراف السلطة بتعددية الحساسيات السياسية– دستوريا وقانونيا - وبغض النظر عن مدى صدقها وتوجهها ُقدما نحو مزيد من الحرية وإرساءها للمبادئ الديمقراطية، يعني قبولها ضمنيا مبدأ التداول على السلطة في إطار سلمي وبطريقة ديمقراطية. ويكون التساؤل الواجب طرحه يدور حول مدى جدية النظام السياسي والسلطة القائمة في ترسيخ هذا المبدأ، خاصة وأن المادة 40 من دستور 1989 فتحت الباب واسعا أمام التعددية السياسية والحزبية في إطار التحول إلى الديمقراطية، وجاءت المادة 42 من دستور 1996 مُحاولة تنظيم هذا الانفتاح.

---

[103] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المرجع السابق، ص.

[104] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نص مشروع تعديل الدستور 1996 ,الجريدة الرسمية العدد61 ,السنة33, الصادرة بتاريخ 16 : أكتوبر

[105] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمر رقم 97-09 المؤرخ في شوال عام 1417 ,الموافق ل 06 مارس 1997 يتضمن القانون

العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية (الجريدة الرسمية، عدد 12 ، الصادر بتاريخ 06 مارس 1997)ص 30.

المبحث الثالث : مؤسسات المجتمع المدني ومكانتها من أجل التحول الديمقراطي في الجزائر.

يُقصد بالمظاهر المُؤسساتية تلك المؤسسات السياسية القائمة والمُحدثة على مختلف مستويات الممارسة السياسية، باختلاف موقعها سلطة ومعارضة التي توحي في شكلها وروحها على وجود توجه لتحقيق وتجسيد التحول الديمقراطي [106].

فلقد كان ضروريا أن ينعكس التحول في النظام السياسي الجزائري في مظاهر مؤسساتية أو مؤسسات لم تكن موجودة من قبل، وإن وجدت فإنها لم تكن تتمتع بالحرية التي تضمنها الممارسة الديمقراطية .لذا يُمكن حصر أهم هذه المؤسسات في الأحزاب السياسية، مؤسسات حقوق الإنسان , مُؤسسات المجتمع المدني والحكومات الائتلافية .

- المجتمع المدني:

يتطلب التحول الديمقراطي أيضا العمل على ترقية مؤسسات المجتمع المدني، فالدولة التي تريد التحول إلى الديمقراطية عليها إيجاد المناخ السليم لنمو المجتمع المدني ومؤسساته وزيادة فاعليته، فهو يُقدم كأداة عملية للتغيير الديمقراطي.

والحديث عن المجتمع المدني في الجزائر، يرتبط إلى حد كبير بانفجار أحداث أكتوبر 1988 ، الذي من مدلولاته عودة الصراع بين الدولة والمجتمع المدني كمعطى سياسي ومؤسسي، وعلامة أكيدة على حجم الكبت المتراكم، وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع السياسية والاجتماعية [107]

ولقد كان من أهم نتائج هذه الأحداث وما تبعها من تبني الديمقراطية، وما ترتب عنها من خيار تعددي متعدد المستويات، هو ظهور وتطور مختلف مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية، حيث خصها دستور 23 فيفري 1989 بنصوص ومواد تؤكد على حرية تكوين الجمعيات، سواء ذات الطابع السياسي أي التي تمتد لتشمل المجال السياسي، أو تلك التي تشمل مجال حماية حقوق بعض الفئات، إلى جانب تكوين المنظمات النقابية المُستقلة المتميزة عن الأحزاب السياسية، وفقا لما أكده الدستور وقانون 21 ديسمبر 1991 [108].

فوجود المجتمع المدني بمُختلف مؤسساته يُعد أحد المظاهر الأساسية للديمُقراطية، باعتباره المجال الذي ُتنظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس ديمقراطي، وما يعنيه ذلك من ممارسة المجتمع للحكم على أساس أغلبية سياسية، تحترم فيها حقوق المواطن السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية .

المطلب الأول الجمعيات ذات الطابع السياسي:

يعد دستور 23 فيفري 1989 ، الوثيقة التي تأسست بموجبها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر، حيث أقرها في شكل جمعيات ذات طابع سياسي تتطور مع

---

[106] منصور لخضاري" المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر " مذكرة الماجستير في التنظيم السياسي و الإداري قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2005.

[107] وناس المنصف ، " الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة قراءة في انتفاضة أآتوبر" 1988 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 2005,19 ص109 .

[108] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المرجع السابق، ص08 .

التجربة إلى أحزاب سياسية, وهو ما نص عليه أيضا البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر " 1988 لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية (...)لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية " [109] , فبمجرد صدور المادة 40 غصت الساحة السياسية في الجزائر بالجمعيات ذات الطابع السياسي، وزاد قانون89 - 11المُنظم لها من تسهيل أمر إنشاءها وطلب الترخيص لاعتمادها، حيث بمجرد اجتماع 15 عضوًا من المؤسسين يمنح للجمعية الاعتماد وما يمكن تسجيله على هذه الجمعيات عموما هو: افتقارها في الكثير من الأحيان إلى رؤى سياسية واضحة وبرنامج بديل، وأكثر من ذلك تشابهها إن لم نقل تطابقها من حيث البرامج [110] .

- على الرغم من وضوح مواد القانون فيما يتعلق بالمادة الخامسة التي تنص على عدم تبني الجمعية السياسية تأسيسها أو عملها، على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو الانتماء إلى جنس واحد أو عرق واحد أو وضع مهني معين [111] إلا أنه تم اعتماد الكثير من الجمعيات على أسس جهوية ومهنية ودينية.

فرع الأول : تطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و 1995 ، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع إلا خلال هذه الفترة ، ويأتي ذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد في التعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية،كما كان للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري.

ترجع الانطلاقة الحقيقة للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988 ، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة، كجمعيات حماية البيئة الجمعيات الخيرية، المهنية...الخ، وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا، جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية في غضون أربعة سنوات فقط أي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991 – 1995 .

في كتابه" الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "يفسر الباحث عبد القادر بهلول هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله":في تقديرنا إن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في نظام الحزب الواحد، هما سببان في تشكيل الأحزاب، أما الجانب

[109] محي الدين عميمور، المرجع السابق، ص16 .
[110] عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر :خلفيات وحقائق،ج 1 (الجزائر:المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990 ,ص8 .
[111] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مجموع النصوص التشريعية المتعلقة بالانتخابات الجزائر الجزء الأول، ألفتوبر(1995 ، ص10 .

الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها نص قانون الجمعيات، حيث يكفي أن يجتمع على الأقل خمسة عشر شخصا ليؤسسوا جمعية" [112].

وفي نفس الإطار تؤكد المادة 6 من قانون الجمعيات على ما يلي":تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين اثر جمعية عامة تأسيسية، تجمع خمسة عشر عضوا مؤسسا لها على الأقل، وتصادق على القانون الأساسي وتعين مسئولي هيئاتها القيادية."

إن مضمون هذه المادة يعد عاملا هاما في تسهيل عملية تأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى تغيير في مفهوم المشاركة السياسية لدى هيئات المجتمع المدني الجزائري [113] فبعد أن كانت المشاركة في أدبيات نظام ما قبل أكتوبر 1988 جد محدود وأحيانا منعدمة، نظرا لانسداد قنوات الاتصال بين المجتمع المدني والسياسي، وحتى وإن وجدت فهي فارغة من محتواها الحقيقي، حيث كانت مشروطة وخاضعة للنمطية القائمة على أساس انضمام-مشاركة.

فلكي يشارك الفرد ويساهم في الحياة العامة، لا بد له أن ينظم لخيارات سياسية مفروضة, ولهذا فبمجرد فتح المجال للمفهوم الجديد للمشاركة، الذي يستوجب من جهته إقامة تنظيمات مؤسساتية تضمن حرية التعبير والتجمع ورفع الوصاية عن مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية والثقافية تفجرت الحركة الجمعوية في الجزائر بصورة مذهلة، وهو ما يعكس في نفس الوقت تعطش المجتمع بكل فئاته للمشاركة الفعلية في الحياة العامة، وطرح مطالبه في إطار مدني .

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات، والسرعة التي عرفتها الحركة الجمعوية في بدايتها، إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى1990 - 1992 ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي، وحل حزب جبهة الإنقاذ كقوة سياسية تجمع تحت لوائها قوى اجتماعية كبيرة، وعدد كبير من الجمعيات المختلفة حزبية، إنسانية، اجتماعية، دينية وحتى نقابية، التي كانت تنشط بقوة في الفترة ما بين1990 – 1992 والتي لعبت دورا كبيرا في نجاح الحزب في الانتخابات البلدية والولاية سنة 1990 ، وكذا فوزه في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، كما أن حالة ألاستقرار السياسي والأمني التي عرفتها البلاد منذ 1992 .

تعد عاملا مهما في تراجع الحركة الجمعوية، وتخوف الأفراد من المشاركة أو المبادرة لتأسيس الجمعيات، إضافة إلى العوامل البيروقراطية التي من شأنها أن تضعف روح المبادرة نحو تأسيس الجمعيات.

إلا أن استقرار الوضع الأمني وانتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية، وميثاق الوئام المدني أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر فظهرت منظمات ضحايا الإرهاب كتوجه جديد ومجال عمل مستحدث لنشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

الفرع الثاني : آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

[112] بوجيت مليكة ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،1997 .

[113] بوجيت مليكة نفس المرجع ص 115

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه [114] الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من اجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- 1 ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد .لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.
- 2 ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع .
- 4 زيادة فاعلية المجتمع المدني من [115] خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.
- 5 تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.
- 6 تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.
- 7 إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات),يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.
- 8 تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.

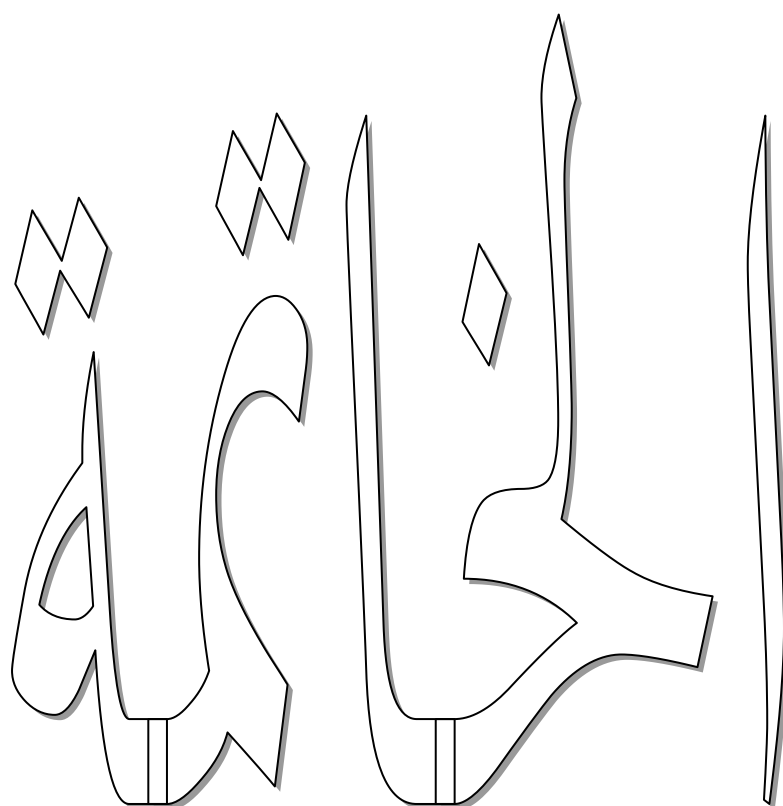
[114] بوجيت مليكة, ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،1997 ص152 .

[115] نفس المرجع ص 153 .

خلاصة واستنتاجات :

تناولت في الفصل الثاني من الدراسة موضوع التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث تطرق في المبحث الأول ما قبا و بعد الأحداث أكتوبر 1988 ، باعتبارها نقطة بداية التحول الديمقراطي في الجزائر .
ثم في المبحث الثاني لتجربة الديمقراطية في الجزائر المستقلة و ما تضمنه دستور 1989 الذي كان عبارة عن تجسيد لتحول الديمقراطي في الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال بدءا بالمظاهر الدستورية والقانونية التي تضمنها دستور فيفري 1989 والتعديل الدستوري لسنة 1996 ، وكذا القوانين العضوية الخاصة بالجمعيات ذات الطابع السياسي والأحزاب السياسية الجمعيات .
كما تطرق المبحث الثالث لمؤسسات المجتمع المدني ومكانتها من أجل التحول الديمقراطي في الجزائر و دورها في تجسد التحول الديمقراطي و آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر ومن جملة الاستنتاجات المتوصل إليها نجد:
- أن واحدة من أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني خط التحول باتجاه الديمقراطية، تمثلت في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ، التي تعتبر نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة .
- أن هناك أسباب كثيرة سياسية واقتصادية كانت وراء انفجار هذه الأحداث، وأجبرت النظام السياسي التخلي عن التوجه الأحادي السائد منذ الاستقلال، وتبني خط سياسي جديد لم يكن يعرفه ولا يعترف به من قبل.
- تمثلت الأسباب الاقتصادية في انخفاض سعر البترول وسعر الدولار، بما أفضى إلى هزة اقتصادية كانت لها انعكاساتها السلبية على الحياة الاجتماعية.

ودفعت بالدولة إلى التخلي عن القطاع الواسع من المجتمع والسياسية تكمن أساسا في عجز النظام السياسي القائم عن احتواء حجم المطالب المتزايدة للمجتمع الجزائري المتحرك، إلى جانب إحتكاره للسلطة إلى درجة شخصنتها.
- تجسدت هذه الإصلاحات في دستور 23 فيفري 1989 ، الذي أقر العديد من المبادئ أهمها تخلي الجزائر نهائيا عن نظام الحزب الواحد والإيديولوجية الاشتراكية، والتحول نحو الديمقراطية، وتزامن ذلك مع زوال الاتحاد السوفيتي، وانهيار النظم السياسية المتبناة لخطه السياسي والاقتصادي والإيديولوجي على المستوى الخارجي .
- أقرت الإصلاحات تبني التعددية السياسية والحزبية، في شكل جمعيات ذات طابع سياسي تتحول فيما بعد إلى أحزاب سياسية، أسفر عنها اعتماد العديد من التشكيلات وصل عددها إلى حوالي ستين تشكيلة سياسية، ساعدها في الظهور إلى العلن التسهيلات القانونية والإدارية في اعتمادها، وكذا المساعدات المادية التي منحتها الدولة لها مع أن النظام السياسي القائم وسلطته أقرا التعددية السياسية والحزبية، دون أي شروط صارمة في شكل جمعيات سياسية ظنا منهما أنها غير قادرة على إحداث أي تغيير أو تنافسها، إلا أن حساباتهما أخطأت عندما أثبتت واحد من هذه التشكيلات السياسية، قدرتها على التعبئة السياسية للمواطنين واكتساح الشارع.


الخاتمة

خاتمة :

- من خلال عرضنا لتطور المجتمع المدني كمفهوم بصفة عامة وكممارسة في الجزائر، نخلص إلى أن المجتمع المدني هو احد الركائز الأساسية لتحقيق الديمقراطية، التي تعتبر مشاركة الفرد فيها دليل على وعيه بالتحديات والرهانات التي تواجهه سواء كونه فردا أو في إطار الجماعة، خاصة والعالم يشهد موجة ديمقراطية ثالثة .
- ويشترط لقيام المجتمع المدني عدة صفات :منها التطوعية والاختيارية وهو يعتبر إحدى قنوات الحوار والتواصل إن لم نقل أهمها التي تربط السلطة السياسية بعامة الشعب، وتسعى إلى تقريب وجهات النظر والحيلولة دون طغيان احد الطرفين على الآخر.
- وعلى الرغم من المؤشرات الايجابية المسجلة في تطور نشاط المجتمع المدني في الجزائر والتي يمكن أن تجعله في المرتبة الأولى عربيا من حيث النشاط والاستقلالية والنمو، فإن منظمات المجتمع المدني مازالت تعاني من عراقيل تحول دون قيامها بالدور المنوط بها، وهو تحقيق التنمية الإنسانية، ومن بين هذه العراقيل، البيروقراطية
- الإدارية، ومشكلة التمويل، ونقص عدد أفرادها نتيجة عزوف أفراد المجتمع علن الانخراط في النشاط الجمعوي، بسبب انشغالهم بمشاكل الحياة اليومية كمشكلة البطالة والسكن، وهذا ما جعلها عرضة لهيمنة وتبعية بعض الأحزاب السياسية والسلطة السياسية التي تستخدمها في سبيل تحقيق أهدافها.

تناولت الدراسة من خلال الفصلين مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر و دور المجتمع المدني في تجسد الديمقراطية باعتبارها موضوع الساعة وتسعى كل دولة من أجل اعتمادها كآلية للحكم.

وكان التركيز في الفصل الأول على مفهوم الديمقراطية، فالتطور الذي عرفته الديمقراطية تماشيا مع نمو وتطورالمجتمعات الغربية، قاد تدريجيا إلى تبلور عدة أفكار، كان أهمها فكرة البرلمان السيد، هذا الأخير كان في الواقع، يعبر عن مختلف التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها أوربا مع بداية القرن السابع عشر، تحت دفع الحركة الفكرية والاقتصادية المرافقة لعصر النهضة، وبدا واضحا أن هذه التفاعلات، ساهمت بقدر كبير في ترقية فكرة الديمقراطية التمثيلية، كمفهوم يجسد السيادة الشعبية ،من خلال فكرة البرلمان السيد .

فالديمقراطية المعاصرة هي منهج لاتخاذ القرارات العامة، وضرورة يقتضيها التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته .منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات ُتمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف وتباين المصالح بشكل سلمي، بما يُمكن المجتمع من السيطرة على العنف ومواجهة أسباب الفتن.

م بعد ذلك كان التطرق إلى الحدود بين التحول الديمقراطي نظرا للاهتمام الكبير الذي أولته أدبيات العقد الأخير بالمفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي , ذلك أن التحول الديمقراطي يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية، تعكس قدرًا أكثر اتساعًا من محاسبة النخبة وصياغة آليات صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

يتضمن عددا من المراحل المتميزة تبدأ بزوال الُنظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ ُنظمها فهي عملية تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي .
أما لمبحث فكان حول المجتمع المدني وقد استفاد مفهوم المجتمع المدني في تطوره وانتشاره من التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية، كان أهمها اعتناق الكثير من دول العالم للديمقراطية، واهتمام الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بدعم منظمات المجتمع المدني كأحد الوسائل الرئيسية في نشر الديمقراطية عبرالعالم، كما سعت الدول غير الديمقراطية لتوظيف هذه المنظمات غير الحكومية كوسيلة للسيطرة على مختلف شرائح المجتمع ودعما لشرعية سلطتها .
وبالرجوع إلى تحليل وضعية المجتمع المدني في الجزائر، نجد أن الجزائر حققت قفزة نوعية وكمية في منظمات المجتمع المدني، سواء من حيث المدى الجغرافي أو من حيث الاستمرارية أو من حيث ميدان نشاطها.
ثم بعد ذلك كان التركيز على إبراز معالم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، التي كانت قد بدأت في سنة 1989 ، بالبحث في أهم الأسباب التي دفعت النظام إلى التغيير والتوجُه من الأحادية إلى التعددية السياسية والحزبية .والتأكيد على أن أحداث الخامس من أكتوبر 1988، تعد نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة، شكلت بداية الانطلاق نحو تحول ديمقراطي وإبراز أهم ملامح هذا التحول:
التأسيسية : دستور 1989 باعتباره الإطار الدستوري لعملية تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية.
المؤسساتية :الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات حقوق الإنسان.

ثم الدور الذي لعبه و ماذا يجب ان يفعل المجتمع المدني من أجل الديمقراطية لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الاجتماعي الإنساني، ويبرز ذلك جليا في فترة الأزمات واشتداد المشاكل إن الطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني سهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، فنجدها تنظم حملات تحسيس وتوعية ضد أخطار حوادث المرور وأخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع، سواء في المناسبات كالاحتفال باليوم العالمي للمخدرات أو في غيرها من الأيام، إذ يكلف محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة، وبالتالي فمن خلال مساهمتها في تربية المواطن وتوجيهه في حياته اليومية العادية أو المهنية فإن جمعيات المجتمع المدني تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية التي تعد من اهم دعائم التنمية بشتى أنواعها، خاصة ونحن نشهد في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الدولي بالتنمية البشرية.
وفي نهاية الدراسة كان لا بد من البحث في آفاق وسُبل التحول الديمقراطي في الجزائر بإبراز دور العديد من العوامل سواء على المستوى الداخلي بالتركيز على الجوانب السياسية الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية .وعلى المستوى الخارجي بالتأكيد على دور المناخ الدولي والفاعلين الدوليين في التحول الديمقراطي ولقد ركز المناخ الداخلي على مسألة ترشيد

الحكم بما يتضمنه من أسس ومبادئ، ُتمثل ركائز جوهرية للديمقراطية .وكذا تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بإعطائها حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة، عبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية والتوعوية إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لارتباطهما الوثيق بالديمقراطية مع الإشارة إلى دور القطاع الخاص، وكذا نشر ثقافة ديمقراطية كون أن استقرار ورسوخ الديمقراطية لا يتحقق إلا في حالة اقتناع الشعوب بها، كما تتطلب التزام وتقبل الشعوب للقيم الديمقراطية .

في حين ركز المناخ الخارجي على ما يُمكن تسميتهم بالفاعلين الدوليين أو القوى الجديدة المساندة للديمقراطية، المُتمثلة أساسًا في المساعدات والضغوط الدولية، من قبل المؤسسات المالية المانحة بالإضافة إلى دور القوى الدولية الكبرى ومُؤسسات المُجتمع المدني العالمي التي ُتضاعف من جاذبية البدائل الديمقراطية، وُتسهم في فضح ممارسات الأنظمة التسلطية.
وبعد هذه الحوصلة يُمكن الوقوف على العديد من الاستنتاجات:

أكدت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي على أن هناك جملة من القضايا والإشكاليات ذات الصلة بعمليتي التحول الديمقراطي، وترسيخ الديمقراطية, وقد تفاوتت قدرات الدول فى التعامل مع هذه القضايا والإشكاليات استناداً إلى عوامل عديدة منها درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومدى استقرار وكفاءة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ودرجة تطور قوى ومنظمات المجتمع المدني، ومهارة الفاعلين السياسيين الرئيسيين فى إدارة عملية التحول الديمقراطي من خلال تحقيق توافق سياسي بشأن الهوية الوطنية للدولة وقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية التى يجب أن تكون محل قبول واحترام . فضلاً عن هندسة الأطر الدستورية، والقانونية، والمؤسسية على نحو يدعم عملية التحول الديمقراطي. كما أن البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) المحيطة بالدولة قد تلعب دوراً داعماً أو معوقاً لعملية التحول الديمقراطي سواء من حيث التأثير على نمط التحول أو مخرجاته، وبالرغم من أن موجة الثورات والانتفاضات التى شهدتها المنطقة العربية قد أطاحت نظماً تسلطية عتيدة، وأجبرت نظماً أخرى على تقديم تنازلات سياسية على طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، إلا أن المعطيات الراهنة التي تشهدها دول عربية عديدة، لترجح احتمال تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر فى أى من هذه الدول خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وأن أفضل ما يمكن أن يتحقق فى هذا السياق، بافتراض استمرار قوة دفع عملية التحول الديمقراطي وعدم حدوث ردة أو انتكاسة، وهذا احتمال وارد فى بعض الحالات، أقصى ما يمكن أن يتحقق هو تأسيس نظم سياسية هجين تقع ضمن ما تصفه أدبيات التحول الديمقراطي بالمنطقة السياسية الرمادية أو الضبابية, حيث تجمع هذه النظم بين بعض عناصر الديمقراطية، وبعض عناصر التسلطية، أى لا تكون ديمقراطية مستقرة وراسخة، ولا تسلطية مغلقة بالكامل. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة

منها: رسوخ بني وهياكل التسلط والاستبداد وصعوبة تفكيكها خلال فترة زمنية وجيزة، وتشرذم القوى السياسية والحزبية، وضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها فى عديد من الحالات، وزيادة حدة الاستقطاب الديني والسياسي، وغياب التوازن السياسي فى عديد من الحالات، و سوء إدارة عملية التحول خلال المرحلة الانتقالية، وضعف منظمات المجتمع المدني، وغياب أو ضعف ثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع، بل وعلى مستوى النخب السياسية أيضاً و غياب الشفافية و النزاهة في الانتخابات .

إن الديمقراطية في نهاية المطاف ليست مجرد اقتصاد للسوق أو تعددية فكرية وثقافية، إنها عملية تطور تاريخي حضاري ومؤسسي يعتمد على مدى استعداد النظام السياسي القائم لتقبلها كآلية للحكم، ومدى تراكم وبناء تقاليد لاحترام الرأي الآخر والتداول السلمي على السلطة، وسيادة القانون والمُساءلة والمشاركة السياسية بالإضافة إلى الشرعية الدستورية والديمقراطية، التي يستند إليها النظام السياسي المقبولة من طرف المجتمع، وليس أن يستمد شرعيته من شرعية الدولة.

كما أن الديمُقراطية ليست مُجرد شكل لنظام الحُكم فحسب بل هي بحث في طبيعة الدولة، التي من المفروض أن تقوم بتحديث مؤسساتها وأجهزتها بما يتناسب ومستوى التحوُلات التي يعرفها المُجتمع، وفي مستوى الطموحات والتوقعات التي بُنيت عليها.

وينبغي المرور عبر تنشئة سياسية مهيكلة لأفكار الديمقراطية، التداول على السلطة، حقوق الإنسان، واحترام القوانين، بغرض بناء مجتمع واعي بحقيقة الديمقراطية التي تأخذ زمن طويل لتأخذ مكانها في الحياة المجتمعية .

و تبقي الديمقراطية حلم كل مواطن جزائري من أجل التقدم و الازدهار و التطور و العيش بكرامة و في استقرار و إلي متى يبقي الانتظار ؟ .

الفهرس

الفهرس

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا . الكتب:

بالعربية :

1 - إبراهيم أبراش ، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق"، مجلة المستقبل العربي 249،): 1999 .ص 56.

2- إسماعيل الشطي ،"الديمقراطية آآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي ،): 2007) . 31 ص78.

3- إسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط) 1 .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي ة، (2002 ، ص3 .

4- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث) الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر 1997 ,ص31 .

5- الفالح متروك, المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تري ، المدينة، بيروت 2002:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1ص26 .

6- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري عين مليلة :دار الهدى للنشر، 1990 ، ص178.

7- السعيد بومعيزة ، "التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة" ، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18 -2004 ص 90

8- الصديق محمد الشيباني ، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة،دراسة تحليلية،ط2 ،طرابلس:المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1990 ص73 .

9- الوهاب علوب، مترجمًا، الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ص364 .

10– الزبير عروس وأحمد زايد، النخب الاجتماعية :حالة الجزائر ومصر) مصر :مكتبة مدبولي ،) 2005، ص12 .

11 – برهان غليون و أخرون , الديمقراطية و الاحزاب السياسة في البلدان العربية الموقف و المخاوف المتبادلة ط1 ,بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية نوفمبر 2011ص 110.

12 - بوجيت مليكة ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،1997 .

13 - ثامر آامل محمد، "إشكاليتا الشرعية والمشارآة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، "مجلة المستقبل العربي، :(2000) . 251 ص111 .

14- خليل أحمد خليل، مترجما، الجزائر .....الرعب المقدس لبنان : دار الفرابي , ص9 .

15- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية :مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية. فيفري 2003 - ص ص 107 ,142.

16– جوزيف نسيم يوسف، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية و حضارتها ،ط2 ، لبنان :دار النهضة العربية للطباعة و النشر، **1987 ص11.**

17– دليلة فركوس، الوجيز في تاريخ النظم , الطبعة3 ، الجزائر :دار **الرغائب، 1999** ص105_ .

18- رضوان بوجمعة "هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية في الجزائر:1962-1998 المجلة الجزائرية للاتصال ,الجزائر 17جوان 1998 ص 145.

19- زهير بوعمامة،" محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر) "ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول":التحول الديمقراطي في الجزائر "الجزائر، جامعة بسكرة ديسمبر،2005 .

20– سامر حريفج ،وأخرون، في مناهج البحث العلمي وأساليبه، ط2 ،الأردن : **منشورات عبد اللاوي** ،. 1999 ص .

3 محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم المناهج الاقترابات الأدوات الجزائر :د د ن ، 1997ص ص71 124-.

21- سهام الفريج، "قراءة في آتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان" ، مجلة المستقبل العربي ، 257 (2000), ص 246 .

22- عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 1997 ,ص . 191

23- علي الكنز، حول الأزمة :دراسات حول الجزائر والعالم العربي الجزائر :دار لوشان للنشر، 1990 ، ص09 .

24- علي توريدي محمد,المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995ص5.

25- عمر مرزوقي، " حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2005 ص 64 .

عبد الوهاب العلوي ، مترجما، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن) 20 القاهرة : دار الصباح ، (1993) ، ص73 .

26- عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر :خلفيات وحقائق،ج 1 (الجزائر:المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990 ,ص8 .

27 - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط) 2 .بيروت : مرآز دراسات الوحدة العربية(2002 ، ص15.

28 – عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، لبنان :دار الفكر العربي،1995 ص198 .

29– عبد الأمير محمد أمين، محمد توفيق حسن، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى،العراق :مطبعة جامعة بغداد، 1980 ، ص 136-137 .

30- فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، ط)1 .الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ، .(2004 ص1.

31 - لحسن زغدار ، "محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة لطلبة الماجستير) "قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية:2007/2006.

32 - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم المناهج الاقترابات الأدوات الجزائر :د د ن ، (1997، ص ص71 -124.

33– محمد سعيد عمران، أحمد أمين سليم، محمد علي القوزي، النظم السياسية عبر العصور، بيروت لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999 ص144 .

34– محمد سعيد عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، لبنان، دار النهضة للطباعة و النشر، . 1991 ص71 .

35 – محمد إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، دمشق :شركة الجليل للطباعة، . 1984ص165 .

36– محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي فلسفته و مناهجه من أفلاطون إلى ماركس، الكويت :مطبوعات الكويت، 1994 ص296-297.

37- مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية ، ط) 1 .دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص ص56- 57 .

38- ملفين أي.يورف سكي، المبادئ الأساسية للديموقراطية، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، شبكة الإنترنت.

39- مروان عبد الرزاق، " بعض إشكاليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلدان العربية، "الموقع الشخصي للباحث.

40- منعم العمار،" الجزائر والتعددية المكلفة " في الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، ط 1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999) ص44 .

41- محمد الميلي ، "الجزائر.... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 271 ,2001 ص170.

45- منصور لخضاري،" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر "مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2005 ,ص10 .

46- محمد عمران،" مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر1962-1997 مذكرة ماجستير في القانون العام، قسم العلوم القانونية والإدارية جامعة بسكرة، 2004 ,ص5 .

47- محي الدين عميمور، "الجزائر تضاريس الماضي وما كييت المستقبل"،مجلة الحدث العربي والدولي 07أفريل، 2000 ، ص17 .

48- محمد الميلي ، "الجزائر.... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 271 ,2001 ص170.

49– كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، وجلال معوض، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة، 1993.

50- كمال حبيب وحازم البنى، دراسات في الإنماء والتطور) لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب (1997 ، ص 1.

51- نور الدين زمام، السلطة الحاآمة والخيارات التنموية بالجزائر1962 1990 الجزائر دار الكتاب 2000 ,ص170.

52- هدى متيكس، " دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر:علي الدين هلال دسوقي) القاهرة :اللجنة . العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، (1999 ، ص13.

53- وناس المنصف ، " الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة قراءة في انتفاضة أآتوبر 1988 "، مجلة المستقبل العربي ، العدد19 ,2005 .

ثانيا :باللغة الفرنسية.

54-Abd elkadar Yefsah, la question du pouvoir en Algérie (Alger : En A.P édition, 1990) P. 449.

*55 -Edgar Quinet ,**la Révolution** , paris : Belin, 1987. p79-80.*

56-*George Langlois, Gilles Villemure ,Histoire des civilisations occidentale, paris : édition Beauchemi 1992. p209.*

57 - Ils ont fait l'Histoire du monde . ***De la Renaissance au siècle des lumières, de 1492 a 1789****, France : édition Larousse, 2002 .p42*

58-Jacques Néré, ***précis d'histoire contemporaine****, France : presse universitaire de France, 1991. p 187- 188.*

59- Le petit Larousse Illustré* 1999, France : édition Larousse Bordas, 1998, p 1741.*

*60- Lis e Pothier ,**Histoire des états unis,** Canada : édition modulo, 1987.p 96-97.*

*61 -Marcel David ,**opcit**. p 152.*

*62-Michel Kaplan et autre ,**histoire médiévale**, tome 2, paris : Bréal –* 1 *édition 1994. p 324 – 3215.*
63- Raymon Polin ***la République entre démocratie sociale et démocratie Aristocratique****, France PUF 1997.p23.*

64- Walzer, M., The Idea of Civil Society, A Path to Social Reconstruction, **Dissent**, spring 1991.

ثالثا .الوثائق الرسمية:

64- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 98 - 11مؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق ل 5يوليو 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (الجريدة الرسمية، عدد 27 ، الصادر بتاريخ 5 جويلية1989 ص 714.

65 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نص مشروع تعديل الدستور 1996 ,الجريدة الرسمية العدد61 ,السنة33 ,الصادرة بتاريخ 16 :أكتوبر1996 .

66 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمر رقم 97-09 المؤرخ في شوال عام 1417 ,الموافق ل 06 مارس 1997 يتضمن القانون

67 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مجموع النصوص التشريعية المتعلقة بالانتخابات الجزائر الجزء الأول، أآتوبر(1995 ، ص10 .

68 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 76-77 المؤرخ في 30 ذي القعدة 1396 الموافق ل 22 نوفمبر1976 يتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص ص 1326 . 1294 -.

69 - العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية (الجريدة الرسمية، عدد 12 ، الصادر بتاريخ 06 مارس 1997ص 30.

70 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ، ص07 .

71 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ، ص 08 .

72- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الجزائر 11 مارس 1998 ، ص09 .

رابعا الانترنت:

73- إبراهيم نوار،"حرية الرأي والتعبير هي حجر الأساس للتحول الديمقراطي،"الموقع الالكتروني

http://www.apfw.org/indesc.ascp?fname=neus%Carabic%13140htm.

74 - شيرين الديدامونى ": مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية" ،الموقع الالكتروني،

http://www.siyassa.org.eg/ascyasa/indesc.asp?curfn=cnfr5.htm8did.9083.

75 - شيرين الدايمامونى، "مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، الموقع الالكتروني:

http://www.syassa.org.eg/aséyassa/indesc.asp?airFN=conf?htm8Did=9083.

76 - مصطفى المرزوقي، "التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي "،الموقع الالكتروني،

http://www.hrinfo.net/mena/achr/pr041006.shtml .

77- علي الدوميني " المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب الموقع الالكتروني

http://www.rezgar.com/debat/show.art*ase?aid-24714.

78 - عبد الرزاق خيري، "التحول الديمقراطي في الجزائر"، الموقع الإلكتروني،

http://www.demoslam.com/modules.php?mame=neus&file=article&sid=491